لمركز الجامعي أحمد بن يحي الونشريسي تيسمسيلت
معهد الحقوق والعلوم الإدارية
قسم العلوم السياسية

الإستقرار السياسي كأساس للتنمية الإقتصادية في الجزائر ما بين 2011-

مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسيه

تخصص: إدارة محلية

من إعداد الطالبة:
الدكتور:
حلو فوزية

إشراف الأستاذ
غربي محمد

السنة الجامعية:
2019-2018

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَى عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾

صدق الله العظيم

سورة التوبة، الآية: 105.

شكر وتقدير

نحمد الله ونثني عليه كما ينبغي لجلاله وعظيم سلطانه أن أكرمني بنعمة العقل، ومنحني الصبر والتدبير والتوفيق على إتمام هذا العمل.

لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: ﴿إذا عملا أحدكم عملا فليتقنه﴾.

نتقدم بالشكر الخاص والتقدي إلى الأستاذ الدكتور المحترم: غربي محمد على مجال الإشراف عن هذه المذكرة، وتخصيصه لجزء من وقته والرجاء له بالشفاء العاجل.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ الفاضل: بتة الطيب على تقديمه لي مجموعة من المراجع لإثراء هذه المذكرة.

كما أتقدم بالشكر والتقدير للجنة المناقشة بدراستهم للمذكرة ومناقشتها.

والشكر والإحترام لأخي العزيز: رابح على تحفيزه ماديا ومعنويا وأطلب من الله عز وجل أن يرزقه الذرية الصالحة.

و شكرا

إهداء

إلى منبع الحنان وبسمتها سعادتي ودعائها سر نجاحي "أمي الغالية".

إلى أغلى ما أملك في الوجود وسهره على تعليمي "أبي العزيز".

إلى إخوتي وأخواتي خاصة أختي: ميمونة وأولادهم: حنان، هديل، فتيحة، وليد، أحمد.

إلى الأساتذة الأفاضل منذ مرحلة الطور الإبتدائي حتى مرحلة الجامعة.

إلى عمال مكتبة المركز الجامعي تيسمسيلت الذين لم يبخلوا علينا بالكتب.

وإلى كل من سلك إلى العلم طريقا سلك الله به طريقا إلى الجنة.

مقدمة

قائمة الأشكال والجداول

قائمة الأشكال:

الرقم	إسم الشكل	الصفحة
01	يبين عدد المشاريع الممولة من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن	57

	البطالة	
02	يمثل تطور عدد الإستثمارات المنجزة من طرف الوكالة الوطنية لدعم الإستثمار	**58**

قائمة الجداول:

الرقم	إسم الجدول	الصفحة
01	يمثل تطور عدد مناصب الشغل المستحدثة من قبل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر خلال الفترة الممتدة من خلال 2011-2017	**56**
02	يمثل الإستثمارات المنجزة من طرف الوكالة الوطنية لدعم الإستثمار حسب طبيعة القطاع (2013)	**58**

03	يمثل تطبيقات تكنولوجيا المعلومات في قطاع المال والاقتصاد والهدف منها	**61**
04	يمثل تطبيقات تكنولوجيا المعلومات في مجال التعليم والتدريب والهدف منها	**61**
05	المؤشرات الداعمة لإندماج الجزائر في اقتصاد المعرفة خلال الفترة 2014-2016	**63**
06	بعض المؤشرات الداعة لإندماج الجزائر في اقتصاد المعرفة خلال 2017	**64**
07	يمثل التخصيص القطاع لإعتمادات برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014	**69**

مقدمة:

يعد الإستقرار السياسي من أهم المواضيع التي تحظى بها الدراسات والإهتمام المتزايد لدى الباحثين والمفكرين، ويمثل القاعدة والركيزة الأساسية في التطوير الاقتصادي، وتكمن أهمية المفهوم في كون يعتبر مطلبا جماعيا تسعى إليه الأمم والشعوب، لأنه يوفر لها الجو والبيئة الضروريين للأمن والإزدهار وأبرز الظواهر السياسية ذات الأبعاد المتعددة والمتشابكة التي تتغير بتغير الزمان والمكان والأشخاص، ومن أكثر المفاهيم السياسية وهذه الأخيرة هي مجموعة السياسات التي يتخذها مجتمع معين تؤدي إلى زيادة معدات النمو الاقتصادي إستنادا إلى قوة ذاتية مع ضمان هذا النمو وتوازنه لتلبية إحتياجات أفراد المجتمع وتحقيق أكبر قدر ممكن من العدالة الاجتماعية، والتبادلات والتحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وأي تشارك في فعلها عبر تغذية الطاقات البشرية والموارد المالية لتعزيز وترشيد الإنتاج الاقتصادي مما يسمح بتوفير محتوى لائق من العيش للمواطنين في كثرة الأمن والاستقرار.

وكونها ترتبط بأوضاع جديدة ومتطورة الإعتماد الكبير على صانعي القرار في الالتزام بتحقيق التغير من واقع متخلف إلى واقع متقدم في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وذلك كون الاستقرار السياسي يفتح الآفاق أمام مجالات التنمية الاقتصادية من خلال إتاحة الفرصة لجميع المواطنين وتحفيز أصحاب المؤسسات ورجال الأعمال على المشاركة في دعم وترقية الاقتصاد فإن تحقيق أي استقرار سياسي يتطلب وجود مشاركة سياسة.

فالجزائر كدولة تسعة للنهوض بمجتمعها، قد رفعت الكثير من الحراك الاقتصادي والتحول السياسي عبر العديد من المحطات البارزة لكنها في كل مرة كانت تقوم بتغيير الأولويات الاقتصادية والسياسية ونجدها تركز على الاستقرار لاسيما بما تتميز به في الظروف الراهنة، بمثابة المؤشر المحفز للعملية الاقتصادية للوطن وهادفا لتحقيقها وهو ما سنحاول التطرق إليه من خلال الموضوع المتمثل في الاستقرار السياسي كفاعل رئيسي في تحقيق التنمية الاقتصادية.

أهداف الدراسة:

نحاول من خلال طرحنا لموضوع دور الاستقرار السياسي في تحقيق التنمية الاقتصادية الكشف عن الدور الذي يلعبه الاستقرار السياسي كمؤشر محفز في تشجيع التنمية الاقتصادية ومحاولة إبراز متطلبات ومعوقات الاستقرار السياسي.

أهمية الموضوع:

الاستقرار السياسي يلعب دور بليغ في ترقية ونهوض العملية الاقتصادية ودعم نموه وهذا ما يفسر الإرتباط الوثيق بين الوضع السياسي والاقتصادي والكشف عن طبيعة العلاقة بين الاستقرار السياسي كمتغير متنقل والتنمية الاقتصادية كمتغير تابع وتحقيقها في الجزائر بدعم الأمن والتطور.

دوافع إختيار الموضوع:

دوافع ذاتية: لا يمكن لأي دراسة موضوع دون الرغبة والإهتمام، فالاستقرار السياسي مهم جدا وخاصة ونحن في تأزم الأوضاع في بدنا الجزائر، هذا ما دفعني لدراسة هذا الموضوع.

دوافع موضوعية: الإستقرار السياسي جعل المجتمع منظم وأكثر إستقلالية النظام السياسي، وكونه نتاج لتفاعل أثار إستقرارية والعمل بكفاءته وفعاليته وفي مجال التنمية الاقتصادية.

الإشكالية الرئيسية:

ما مدى مساهمة الإستقرار السياسي في التنمية الاقتصادية؟

الأسئلة الفرعية:

- ما مفهوم الاستقرار السياسي؟
- ما مفهوم التنمية الاقتصادية؟
- ما هي العلاقة التي تربط الاستقرار السياسي بالتنمية الاقتصادية؟

الفرضية الرئيسية:

- يساهم الإستقرار السياسي بشكل أساسي ودور فعال في تطوير ودعم عملية التنمية الاقتصادية.

الفرضيات الفرعية:

- الاستقرار السياسي هو عملية التغيير الجذري على قدرة مؤسسات النظام على البقاء والاستقرار في مواجهة التحديات المختلفة.
- التنمية الاقتصادية هي توسيع الاستثمار في جميع القطاعات عن طريق مشاريع كبرى بإستغلال عقلاني للموارد والتوزيع العادل للثروات.
- توجد علاقة وثيقة بين الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية.

حدود الدراسة:

المجال الزماني: تتم فيه دراسة الفترة ما بين 2011-2017 بإعتبارها شهدت إستقرار سياسي في شتى المجالات.

الحدود المكانية: تناولت هذه الدراسة الجزائر من خلال ما حققه الاستقرار السياسي من تنمية اقتصادية.

الحدود الموضوعية: من خلال الموضوع حاولت الدراسة ربط علاقة تأثير الاستقرار السياسي على التنمية الاقتصادية.

منهج الدراسة:

نجد أن الدراسة فرضت علينا الاستعانة بمجموعة من المناهج ومن بينها منهج دراسة حالة وذلك كونه سبيلا للعلاقة بين المتغيرين الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية.

فمنهج دراسة حالة: هو منهج يقوم بجميع البيانات العملية وتتضمن مجموعة من قواعد تحدد عملية البحث من بينها الربط بين العناصر المختلفة وإيجاد الربط بينهما.

وكذا إستخدام المنهج التحليل الوصفي واستقرا الموضوع للإطلاع عليه أكثر وتم التطرق فيه إلى المفاهيم المتعلقة بالاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية وربطها بالواقع الجزائري وتحليل الإحصائيات والأرقام والبيانات المتعلقة به.

تقسيمات الدراسة:

لقد جاءت تقسيمات الدراسة كالتالي:

ينقسم الموضوع إلى ثلاثة فصول:

الفصل الأول: التأصيل النظري لمفهوم الاستقرار السياسي، ويضم مبحثين: المبحث الأول: مفهوم الاستقرار السياسي، والمبحث الثاني: متطلبات ومعوقات الاستقرار السياسي.

حيث تطرقت الدراسة فيه **للفصل الثاني** إلى الإطار المفاهيمي للتنمية الاقتصادية تم تقسيمه لمبحثين، المبحث الأول: مفهوم التنمية وكذا المبحث الثاني: ما هي التنمية الاقتصادية.

وفي حين **الفصل الثالث** والأخير نتناول فيه دور الاستقرار السياسي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر فيه مبحثين، المبحث الأول: مؤشرات التنمية الاقتصادية في الجزائر بين 2011 و2017، والمبحث الثاني: الاستقرار السياسي كفاعل رئيسي في التنمية الاقتصادية أي محرك للعملية الاقتصادية وتشجيعه.

وتنتهي الدراسة في الأخير باستنتاج أهم النتائج المتوصل إليها من خلال هذه التقسيمات للدراسة.

الدراسات السابقة:

فأغلب البحوث الأكاديمية التي تم الإطلاع عليها تعرضت الدراسة إلى كل متغير على حدى ومن بين هذه الدراسات التي تم الإعتماد عليها في انجاز هذه الدراسة نذكر:

الدراسة الأولى: للباحث: وسام علي العيشاوي، بعنوان: التحديث والاستقرار في النظام السياسي العراقي بعد 2003، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، 2018، حيث تناول الباحث إشكالية مدى تأثير النظام السياسي العراقي على مواجهة الأزمات التي تسهم بخلق حالة الفرص وعلى المستويات كافة في العراق منها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ويجب تجاوز تلك الأزمات عن طريق القضاء والوصول إلى مجتمع متكاملا داخليا قائم على الشرعية العقلانية كما شهد العراق تحديث سياسي في مستويات وجوانب مختلفة منها مؤسسات رسمية وغير رسمية ومستوى الدستور بسبب التحديات الداخلية والخارجية التي واجهته، وأن تكون مخرجات هذا التحديث غير ايجابية في أغلبها، الأمر الذي انعكس سلبا على وحدة واستقرار النظام السياسي كما توصل في دراسته إلى التوصيات الآتية: من بين الأمور المهمة لإنجاح عملية التحديث في العراق هو سيادة القانون وإحترام الطبقة السياسية لنص الدستور وسرياته على الجميع، وإجراء الحوار والمصالحة السياسية بالأساس تحقق الاستقرار وبناء حوله مدينة ديمقراطية في العراق.

الدراسة الثانية: للباحث: مولاي لخضر عبدالرزاق، بعنوان: دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية –دراسة حالة الجزائر-، مجلة الباحث، ع7، 2009-2010، الصادرة عن جامعة ورقلة، أهم ما توصل إليه الباحث في دراسته لدور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية: أن الاستقرار الاقتصادي شرط أساسي لتنمية القطاع الخاص من خلال توفير البيئة الاستثمارية المناسبة كأحد المتطلبات للازمة لنمو القطاع الخاص وتعزيز المشاركة السياسية وإضافة على هذه الدراسة أن الاستقرار السياسي يؤثر بشكل فعال في التنمية الاقتصادية من خلال العوامل السياسية والاقتصادية وتوفير الجد والبيئة المناسبة للنمو الاقتصادي وتشجيع العملية الاقتصادية والاستثمار.

الدراسة الثالثة: للباحثة: كريمة بقدي، بعنوان: الفساد السياسي وتأثيره على الاستقرار السياسي في شمال إفريقيا، دراسة حالة الجزائر، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية 2011-2012، جامعة تلمسان، حيث انطلقت الدراسة من إشكالية رئيسية تدور حول مدى مساهمة الفساد السياسي في زيادة مشكلة الاستقرار السياسي في شمال إفريقيا، والنتيجة المتوصل إليها من خلال الدراسة أن هناك علاقة طردية أو عكسية بين طبيعة الدولة وظاهرة الفساد السياسي في شمال إفريقيا –الجزائر تحديدا- تبينت أن البيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لأي منتم سياسي إما أن تمنح فرض الفساد وإما أن تسهم في توفير هذه الفرص وأن الفساد السياسي يؤثر بشكل كبير على الاستقرار السياسي لبلد الجزائر وختمت الباحثة دراستها بتقديم توصيات منها معالجة الفساد من الجذور خاصة منها بإصلاح وتوعية المواطنين على تحقيق الاستقرار بمختلف جوانبه وتوفير إرادة سياسية حقيقية من قبل صانعي القرار.

الدراسة الرابعة: للباحث: فاتن أحمد برهم الجزف، بعنوان: أزمة الهوية وتداعياتها على الاستقرار السياسي في الوطن العربي، ليبيا نموذجا 2010-2015، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، 2017، انطلقت دراسته من إشكالية تأثير أزمة الهوية على الاستقرار السياسي للدولة الليبية وخلصت دراسته بنتائج منها الدولة الحديثة ساهمت بمجموعة من العوامل في نشأتها فأغلب الدول العربية كانت تشهد أزمة الهوية وذلك أن العقل العربي لم يستوعب أن يمنح انتمائه وولائه لهوية واحدة فتكررت الولاءات والانتماءات مما أدى إلى أزمة هوية ظلت كامنة داخل المجتمع العربي مثالها ليبيا منذ مرحلة ما قبل الاستقلال بفعل سياسيا القذافي الإقصائية ومع الربيع العربي واندلاع الثورة العربي وانفجار أزمة الهوية بكل تراكماتها التاريخية لتهدد بقاء الدولة الليبية نفسه وقام بتوصيات منها: ضرورة توجيه كافة الطاقات نحو بناء الدولة على أسس عصرية حديثة وحوارها

للبحث عن سبيل الخروج من الأزمة الحالية ورعاية عملية المصالحة الوطنية وضرورة تحديث الدولة العربية في كافة مناحي الحياة.

الفصل الأول:

التأصيل النظري لمفهوم الاستقرار السياسي

تمهيد:

يشكل الإستقرار السياسي في مختلف أبعاده المختلفة السياسية الاجتماعية والاقتصادية أهم المرتكزات الأساسية الضرورية لقيام المجتمعات وإزدهارها وهو الشرط الأساسي للأمن والطمأنينة ويعني الثبات ويرادف غياب العنف ومنه نذكر الإستقرار السياسي يعني النظام السياسي المستقر الذي يعمه السلم والأمن وتكمن فيه تغيرات إيجابية وفقا لإجراءات مؤسسية منتظمة بغية تحقيق أهداف منشودة وله أبعاد ومحددات ومؤشرات يلتزم بها بما يكتسب النظام السياسي شرعيته من خلال تحقيق مصالح الشعب وهناك عدة عوامل أو متطلبات تمثل الإستقرار السياسي وتدعمه وتوفر له بيئة اجتماعية واقتصادية لتوفير الموارد لإدارة المجتمع فغذا كان يتوقف الاستقرار السياسي على متطلبات رئيسية فتجدر الإشارة إلى أن هناك عراقيل تواجهه إذا يتحقق الاستقرار السياسي في أي مجتمع نتيجة وجود وتوازن بين النظام السياسي وبيئته الاجتماعية، وعليه قسم هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: مفهوم الاستقرار السياسي.

المبحث الثاني: متطلبات ومعوقات الاستقرار السياسي.

الفصل الأول: التأصيل النظري لمفهوم الاستقرار السياسي:

يعد الاستقرار السياسي أحد القضايا التي استحوذت على تفكير العديد من المفكرين والمحللين السياسيين، فكل باحث ينظر له من زاوية منظوره الفكري.

المبحث الأول: مفهوم الاستقرار السياسي:

يخضع الاستقرار السياسي لنوعين من العوامل احدهما تكون له أثار استقرارية وثانيهما تكون له أثار غير استقرارية، فالنظر يكون نتاج لتفاعل هذين النوعين من العوامل.

المطلب الأول: تعريف الاستقرار السياسي:

لا يختلف الاستقرار السياسي عن غيره من مفاهيم علم السياسة، فتعددت تعاريف آراء كل باحث وقبل التطرق لمفهوم الاستقرار السياسي نعرف مصطلح الاستقرار.

أولا: تعريف الاستقرار:

لغة: يعني الثبات والسكون واستقرار رأيه أي ثبت عليه.[1]

اصطلاحا: بأنه عملية التغيير التدريجي والمنضبط التي تزيد من شرعية وكفاءة النظام.[2]

كما ذكر هذا المعنى في القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿**وَلَكُمْ فِي الأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَاعٌ إِلَى حِينٍ**﴾ أي مسكن وقرار.[3]

ولقوله تعالى: ﴿**إِلَى رَبِّكَ يَوْمَئِذٍ الْمُسْتَقَرُّ**﴾[4].

وكذلك ودرت في سورة الفرقان لقوله تعالى: ﴿**أَصْحَابُ الْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُّسْتَقَرًّا وَأَحْسَنُ مَقِيلا**﴾ أي مستقر في الجنة.[5]

ولقوله تعالى: ﴿**وَمَا مِن دَابَّةٍ فِي الأَرْضِ إِلاَّ عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا وَيَعْلَمُ مُسْتَقَرَّهَا وَمُسْتَوْدَعَهَا كُلٌّ فِي كِتَابٍ مُّبِينٍ**﴾1، بمعنى أن العلي القدير يعلم مستقر هذه الدواب، وهو المكان الذي تقيم وتستقر فيه و تأوي إليه.

---

1 وسام حسن علي العيثاوي، **التحديث الاستقرار السياسي العراقي بعد عام 2003** (برلين: المركز لديمقراطي العربي ودراسات الإستراتيجية والسياسية، الإستراتيجية والسياسية، 2018)، ص. 26.

2 **المكان نفسه.**

3 سورة البقرة، الآية. 35.

4 سورة القيامة. 12.

5 سورة الفرقان، الآية: 24.

ثانيا: تعريف الاستقرار السياسي:

اختلف المفكرين الباحثين حول مفهوم الاستقرار السياسي حيث يعرف:

"على أنه حالة الثبات عدم التغير فيما يعرف بالمؤسسات السياسية الرسمية وغير الرسمية والتي ترسم قوانين ودساتير وأعراف تحكم وتضبط نسق المؤسسة للوصول إلى الأهداف المنشودة، وكذلك ضبط العلاقة مع بقية النسق السياسي الذي إذا حدث أي خلل في جزء منه تتأثر بقية الأجزاء الأخرى".[2]

يعرف ليبست lipest الاستقرار السياسي على أنه: "نتيجة أو محصلة أداء النظام السياسي عندما يعمل بكفاءة و فعالية في مجالات التنمية السياسية والاقتصادية والشرعية السياسية والفعالية"[3].

أما د.نيفين مسعد تعرف الاستقرار السياسي على أنه: "ظاهرة تتميز بالمرونة والنسبية وتشير إلى قدرة النظام على توظيف مؤسساته لإجراء ما يلزم من تغيرات لمجاوبة الجماهير واحتواء ما قد ينشأ من صراعات دون استخدام العنف السياسي إلا في أضيق نطاق، دعما لشرعيته وفعاليته"[4].

يقول أشرف فهمي الاستقرار السياسي هو مدى قدرة النظام السياسي على استثمار الظروف وقدرته على التعامل بنجاح مع الأزمات لاستيعاب الصراعات التي تدور داخل المجتمع.[5]

---

1 سورة هود، الآية: 06.

2 حميدة دقشي، **دور مبدأ التداول على السلطة في تحقيق الاستقرار السياسي، دراسة حالة بلجيكا**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، (جامعة بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2015-2016)، ص.23.

3 كريمة بقدي، **الفساد السياسي وآثره على الاستقرار السياسي في شمال إفريقيا "دراسة حالة الجزائر"**، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، (جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2011-2012)، ص: 54.

4 كريمة بقدي، **الفساد السياسي وآثره على الاستقرار السياسي في شمال إفريقيا، دراسة حالة الجزائر**، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعاقات الدولية، (جامعة تلمسان،: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2011-2012)، ص. 54.

5 محمد سلمي بله بشارة، **دور الدستور في الاستقرار السياسي، السودان 1948-2007**، جامعة النيلين، قسم العلوم السياسية، 2014، ص. 197.

تعريف الاستقرار السياسي إجرائيا: هو مجموعة من الإجراءات والتدابير التي تخلق حالة من التعاون والثقة المتبادلة بين السلطة والمجتمع تسمح بممارسة الحرية وحماية حقوق الأفراد، وتخلق مناخا للمشاركة المجتمعية في آليات صنع القرار.[1]

ويشير الاستقرار السياسي إلى قدرة النظام السياسي على أن يتحفظ ذاته عبر الزمن من أن يظل في حالة تكامل وهو لا يتأتى إلا إذا اضطلعت أبنيته المختلفة بوظائفها على خير وجه.[2]

المطلب الثاني: مؤشرات الاستقرار السياسي:

للاستقرار السياسي مجموعة من المؤشرات يمكن إجمالها كالآتي:

1)- نمط انتقال السلطة في الدولة:

يقصد بنمط انتقال السلطة هو تغيير شخص رئيس الدولة، وهي عملية تختلف طبقاً لنوع النظام السياسي والأساليب الدستورية المتبعة، فإذا تمت عملية الانتقال طبقاً لما هو منصوص عليه دستورياً فإن ذلك يعد مؤشراً حقيقياً لظاهرة الاستقرار السياسي، أما إذا تمت عملية التغيير عن طريق الانقلابات والتدخلات العسكرية فهذا مؤشر على عدم الاستقرار السياسي.[3]

2)- شرعية النظام السياسي:

يرى محمد نصر مهنا أن الشرعية هي سند شرعي في قبول المواطن في الدولة لهذه السلطة على أنها الوحيدة الممثلة للكيان السياسي.

فالشرعية التي يكتسبها النظام السياسي تعد من الدعائم الأساسية للاستقرار السياسي، فالاستقرار السياسي بدوره يعد دلائل الشرعية أما انهيارها فيفي زوال على

1 ناصر نايف حديثه الخريشا، **التنمية السياسية وتأثيرها على الاستقرار السياسي في الأردن**، قدمت هذه الرسالة استكمالا للحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم السياسية، 2017، ص. 10.

2 تامر كامل الخزرجي، **العلاقات الدولية وإستراتيجية إدارة الأزمات**، (عمان: دارن مجدلاوي للنشر والتوزيع، ط1، 2011، ص.

3 محمد صالح شطيب، **أثر التحول الديمقراطي على الاستقرار السياسي في الدول العربية**(جامعة الموصل :كلية العلوم السياسية)، ص.204.

المظاهر والدوافع الداخلية من رضا وقبول وطواعية، مما يؤدي إلى إمكانية استخدام العنف بكل أشكاله.[1]

حيث يرى السيد يس أن الشرعية تعني قبول الأغلبية العظمى من المحكومين لحق الحاكم في أن يحكم ويمارس السلطة مع استخدام القوة.[2]ا

فالنظام السياسي يكتب شرعيته من خلال تحقيق مصالح الشعب وصيانة استقلال البلاد وحماية حقوقه.[3]

3)- قوة النظام السياسي ومقدرته على حماية المجتمع وسيادة الدولة:

تعتبر قوة النظام السياسي من المؤشرات الهامة لظاهرة الاستقرار السياسي، ذلك أن النظام يتوجب عليه مسؤوليات، لا يمكن تحقيقها دون امتلاك عناصر القوة في الدفاع عن البلد في حال تعرضها لاعتداء خارجي وكذلك حماية أمن المجتمع.[4]

لكن تجدر الإشارة أن قوة الدولة يجب أن لا تتنافى مع الاستقرار السياسي الحقيقي، فهذا الأخير ليس وليد القوة العسكرية والأمنية، وإنما هو وليد تدابير سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية، فالنظام السياسي يحدد مدى للاستقرار لسياسي في الدولة.[5]

وبالتالي قوة الدولة تكمن في مدة امتلاك لعناصر القوة الضرورية داخليا من خلال التدابير المختلفة.[6]

وعليه إن كان النظام قويا فيتحقق الاستقرار السياسي، أما إذا كان النظام السياسي ضعيف لا يستطيع صون سيادته أمام العدو الخارجي، وعاجزا عن تحقيق أمنه الداخلي والتبعية للنظم القوية.[7]

4)- الثبات في مناصب القيادات السياسية:

1 الطيب بته، **دور الجهاز التنفيذي الجزائري في تحقيق الاستقرار** السياسي ال**داخلي 1999-2011**، أطروحة ماجستير غير منشورة (جامعة فسنطينه 3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية 2011-2012)، ص. 27.
2 السيد يس، **الحوار الحضاري في عصر العولمة** (مصر: دار نهضة مصر للطباعة والنشر، 2002)، ص. 140.
3 رائد نايف حاج سليمان، **الاستقرار السياسي ومؤشراته على الموقع**: www.m.ahewar.org تاريخ الإطلاع: 2019/02/28م.
4 الطيب بته، **مرجع سابق**، ص. 28.
5 بته، **مرجع سابق**، ص. 28.
6 رائد نايف حاج سليمان، **مرجع سابق**، صفحة انترنت.
7 الطيب بته، **مرجع سابق**، ص. 28.

تعتبر القيادة السياسية على النظام السياسي وبقاءه في منصب لفترة طويلة من الزمن وهذا يدل بالتأكيد الشعبي وبقبوله هذا.[1]

وهذا ما يمكنه اعتبار مؤشرا لظاهرة الاستقرار السياسي داخل النظام وداخل الدولة، كما يرتبط هذا المؤشر بمحددات مثل: شكل النظام السياسي والقدرات الشخصية للقيادة السياسية واستمرارية المؤسسات الحكومية والأجهزة التنفيذية داخل النظام.[2]

5)- الاستقرار البرلماني:

إن البرلمان هو الممثل للشعب أو الأفراد في كل الأنظمة على اختلاف أنماطها (رئاسي, برلماني, مختلط) ولا يجوز للسلطة التنفيذية أو رأس الدولة حل البرلمان، على اعتبار أن شرعية البرلمان تأخذ من الشعب أو الأفراد وفق عملية الانتخاب. ولكن في بعض الأحيان تظهر صور لعدم الاستقرار بالنسبة للبرلمان تتمثل في[3]:

أ- استقالة أو إسقاط العضوية.

ب-حل البرلمان قبل استيفاء مدته القانونية.

6)- الديمقراطية وتدعيم المشاركة السياسية:

تعد المشاركة السياسية أحد مقاييس الحكم على النظام بالاستقرار السياسي من حيث تطبيق القواعد الديمقراطية في الحكم، وهي الحالة التي يتوافر للأفراد فيها القنوات الرسمية للتعبير عن آرائهم في القضايا الوطنية واختيار النواب والممثلين في المجالس النيابية والمحلية.[4]

1 محمد الصالح بوعافية، "الاستقرار السياسي قراءة في المفهوم والغايات"، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، ع.15، (جوان 2016)، ص. 320-328.
2 **المرجع نفسه**، ص. 328.
3 رائد حاج سليمان، **مرجع سابق**، صفحة انترنت.
4 علي بن سليمان بن سعيد الدر مكي، **التنمية السياسية ودورها في الاستقرار السياسي في سلطة عمان**، قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير لجامعة الآداب الأوسط، كلية الآداب والعلوم، قسم العلوم السياسية، 2012، ص. 143.

المشاركة السياسية هي النشاط الذي يقوم هبه المواطنون في اختيار ممثليهم في السلطة بقصد التأثير في عملية صنع القرار الحكومي لتأثير في السياسات العامة وهي الوسيلة التي يتم عن طريقها مشاركة الجماهير في السياسية.[1]

أما الباحث ناجي عبد النور يرى أن المشاركة السياسية هي تلك الأنشطة السياسية التي يشارك بمقتضاها أفراد مجتمع ما في اختيار حكامه، وفي صياغة السياسة العامة بشكل مباشر أو غير مباشر، أي أنها تفي اشتراك الفرد في مختلف مستويات النظام السياسي.[2]

7)- غياب العنف واختفاء الحروب الأهلية والحركات الانفصالية والمتمردات:

إن العنف السياسي هو التغير الرئيسي لعدم الاستقرار السياسي، أما اختفاء العنف السياسي فهو من المؤشرات الهامة على ظاهرة الاستقرار السياسي. حيث يوجد نوعين من العنف الرسمي أو غير الرسمي فهو الموجهة من النظام أو الجماعات ضد النظام وبعض رموزه، أما الحركات الانفصالية والحروب الأهلية فتمثل أعلى صور عدم الاستقرار السياسي، وذلك لتضمنها اللجوء إلى العنف على نطاق واسع[3].

فالعنف السياسي إذن هو قرينة دالة على انعدام الاستقرار السياسي بسبب ضعف النظام السياسي عن إجراء ما يلزم من تغيرات وتوجهات الجماهير وبالتالي يؤدي إلى العنف المتبادل ويؤدي إلى تفويض شرعية النظام السياسي.[4]

8)- الوحدة الوطنية واختفاء الو لاءات التحتية (الأولية):

إن المجتمعات التي لا تعرف ظاهرة التعدد سواء على المستوى العرقي أو الديني أو اللغوي أو الطائفي غالباً ما تكون أقرب إلى الاستقرار السياسي من تلك التي تعرف التعددية، فالمشكلة ليست في التعددية وإنما في استراتيجيات النخب الحاكمة في التعامل مع هذه التعددية، وهنا نميز بين نوعين مختلفين: أحدهما يتعامل مع الأقلية من

1 قاسم علون الزبيري، "دور الأحزاب السياسية العربية في التحول الديمقراطي"، **مجلة آداب الفراهيدي**، ع 10، حرزان 2012، ص. 197.

2 ناجي عبد النور، **أزمة المشاركة السياسية في الجزائر دراسة تحليلية للانتخابات التشريعية 200**، ورقة بحثية حول واقع وآفات التنمية السياسية في الجزائر المنعقد يوم 4 و5 ديسمبر 2007، الجزائر، كلية الحقوق.

3 رائد حاج سليمان، **مرجع سابق**، صفحة انترنت.

4 بته، **مرجع سابق**، ص. 30.

منطق الاستيعاب بالقوة، والثاني يتعامل مع الأقلية من منطق المساواة في الحقوق والواجبات[1].

9)- نجاح السياسات الاقتصادية للنظام:

يقصد باستقرار الاقتصادي بلغة التوازن تحقيق التوازن الاقتصادي الداخلي (التوظف الكامل بدون تضخم) والتوازن الاقتصادي الخارجي (التوازن في ميزان المدفوعات) يعد في معدل نمو عرض النقود من أهم مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي.[2]

فالاستقرار الاقتصادي مؤشر هام من مؤشرات الاستقرار السياسي في كل المجتمعات فنجاح السياسات الاقتصادية للنظام السياسي القائم تسهم في الرضا الجماهيري للنظام السياسي وسياساته الحكومية.

وبالتالي يدعم من استقرار هذا النظام ويعد أحد مؤشرات استقراره.[3] لأن النظام السياسي يكون مستقرا عندما يوجه سياساته الاقتصادية نحو أهداف التنمية.[4]

10)- قلة تدفق الهجرة الداخلية والخارجية:

إن أسباب الهجرة بنوعيها الداخلي والخارجي، يمكن إرجاعه لسببين هما: الوضع الأمني والاقتصادي، ولكلا السببين لهما انعكاسات على الاستقرار السياسي، فكلما قلت نسبة تدفق الهجرة بنوعيها الداخلية والخارجية أصبح مؤشرا مهما للاستقرار السياسي.

إن الاستقرار السياسي لا يتحقق في أي مجتمع معين ما لم تتحقق شروط قيامه ومؤشراته فإذا لم تتوفر تلك الشروط أو حدث فقدران في أحدهما فإن ذلك دلالة قاطفة على حال عدم الاستقرار التي تأخذ صورة عنيفة عبر استخدام القوة من جانب السلطة أو من جانب الشعب.[5]

1 حاج سليمان، الاستقرار السياسي ومؤشراته، **مرجع سابق**، صفحة انترنت.
2 لخضر عبد الرزاق مولاي- بونوة شعيب، "دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية"، دراسة حالة الجزائر، **مجلة الباحث**، ع.7، (2009-2010)، ص. 141.
3 العيثاوي، **مرجع سابق**، ص. 33.
4 بته، **مرجع سابق**، ص. 31.
5 العيثاوي، **مرجع سابق**، ص. 33.

وعليه فالهجرة بشقيها الداخلي والخارجي يؤديان إلى ظاهرة عدم الاستقرار السياسي.[1]

المطلب الثالث: أبعاد ومحددات الاستقرار السياسي:

أولا: أبعاد الاستقرار السياسي:

تنقسم أبعاد الاستقرار السياسي إلى ثلاثة أقسام وهي بعد السلوك السياسي وبعد أداء المؤسسات والبعد النفسي.

1)- بعد السلوك السياسي:وهو نوعين:

أ- عدم اللجوء إلى العنف السياسي:

يشير مفهوم العنف السياسي إلى العمل الذي يقوم به الأفراد أو الحكومة إلى إلحاق الضرر بالآخرين بدافع سياسي ويلجأ الأفراد إلى العنف السياسي بغرض السيطرة على الحكم إذ لم يفشلوا في عملهم ذلك بالطرق السلمية المشروعة، تلجأ الحكومات إلى العنف السياسي للاحتفاظ على بقائها وسيطرتها على القرار والأمور.[2]

كما عرف العنف السياسي بأنه استخدام القوة أو التهديد باستخدامها لإلحاق الضرر بالآخرين لتحقيق أهداف سياسية وقد تمارس السلطة السياسية العنف من أجل إخضاع خصومها السياسي.[3]

ولا يتحقق مؤشر العنف السياسي فقط نتيجة لممارسة القوة والتهديد من جانب الحكومة، وإنما لابد من الاعتماد على الوسائل الأخرى التي تؤدي إلى رضا من النظام أي تمتعه بالشرعية.[4]

ب- الالتزام بالقواعد الدستورية: ويتم ذلك عبر مستويين:[5]

المستوى الأول: يقوم على احترام قواعد وأحكام الدستور سواء من جانب الحكومة أو الجماهير وباعتباره مؤشر هام للاستقرار السياسي.

---

1 **المكان نفسه**.

2 عميرة محمد أيوب، رتيبة مالكي، **تأثير التحول الديمقراطي على استقرار السياسيات في الجزائر 1999-2009**، مذكرة لنيل شهادة الليسانس في العلوم السياسية، (جامعة ورقلة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2012-2013)، ص. 15.

3 د. إسماعيل بوقرة، الاستقرار السياسي وأثره على التنمية المحلية في الجزائر، ع8، ج1، (جوان 2017)ص.359-373.

4 **المرجع نفسه**، ص. 373.

5 عميرة محمد أيوب، رتيبة مالكي، **مرجع سابق**، ص. 15،16.

المستوى الثاني: يتضمن تعديلات الدستورية أي حدوث تعديلات جزئية في الدستور ويكون هناك استقرار سياسي عندما يكون هناك ثبات واستمرارية في القانون والدستور.

2)- بعد أداء المؤسسات (التوازن بين مدخلات النظام ومخرجاته):

والمقصود بذلك قدرة النظام السياسي على خلق التوازن المطلوب بين كل من المدخلات والمخرجات كأساس للعملية السياسية.

ويرى دافيد أيستن أن أي نظام سياسي يتكون من مجموعة من المدخلات تتمثل أساساً في التأييد الذي يلقاه النظام، وفي المطالب المقدمة إليه سواء كانت مادية أو معنوية. أما المخرجات فهي التي تعبر عن مدى استجابة النظام للمطالب المقدمة إليه.

فالمخرجات لها تأثير على المطالب المقدمة إلى النظام وعلى ما يلقاه من تأييد خلال عملية التغذية العكسية، أو عملية التغذية الاسترجاعية Back feed وتدوم الدورة، وفي بعض الأحيان لا يكون هناك توازن بين مدخلات ومخرجات النظام، وهو ما يعرف بقصور المخرجات نتيجة لعدة أسباب ويؤدي في كثير من الأحوال إلى عدم الاستقرار .[1]

فالتوازن بين المدخلات والمخرجات تكمن في اتخاذ النظام موازنة بين ما يقدم إليه

من مطالب شعبية مادية أو معنوية وبين ما يقدمه ويعطيه للأفراد والجماعات أي ما يسمى بالتغذية العكسية، فوجود توازن بين المطالب والاستجابات يؤدي بالنتيجة إلى استقرار الأوضاع وسيرورة النظام واستجابة بين الحاكم والمحكوم وبين مؤسسات الدولة وعجز السلطة على تحقيق المطالب سيؤدي حتما إلى إفلاس النظام السياسي.[2]

ويمكن القول كلما كانت مخرجات ومدخلات النظام أكثر تناسقا، كلما استقر النظام وعكس ذلك فكلما كان هناك تنافر بين مدخلات النظام ومخرجاته كلما اتجه النظام إلى عدم الاستقرار.[3]

3)- البعد النفسي والبعد الخاص بشرعية النظام السياسي:

1 بوعافية، **مرجع سابق**، ص. 317-328.
2 بوقرة، **مرجع سابق**، ص. 360-373.
3 بوعافية، **مرجع سابق**، ص. 317-328.

ويشمل مقومين، هما تمتع أبنية النظام ومؤسساته بالشرعية، ورضا الشعب والمواطنين عن الوضع القائم وحسب ليبست الشرعية تعني قدرة النظام السياسي على توليد وترسيخ والحفاظ على الاعتقاد بأن المؤسسات السياسية القائمة هي أكثر المؤسسات ملائمة للمجتمع، كما تعني أيضا بتولي الفكرة وصانعي القرار السلطة وممارستها بناءا على قواعد دستورية.[1]

ثانيا: محددات الاستقرار السياسي:

من بين هذه المحددات نجد العوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر سلبا على ظاهرة الاستقرار السياسي ومنها:

1)- العوامل الداخلية: هي تلك العوامل التي تنبع من البيئة الداخلية للنظام السياسي، أي من داخل بيئة جغرافية واجتماعية واقتصادية وثقافية كما لها حدود تفصلها عن البيئة الخارجية بوجود علاقات تأثير وتأثير وتشمل هذه العوامل:[2]

- ضعف المؤسسات السياسية والصراع الشخصي على السلطة ناتج عن افتقار قاعدة مؤسساتية قوية من أجل تحقيق الاستقرار وإكساب المؤسسات السياسية للثبات والديمومة.

- التضخم الدستوري يقود إلى الانقلابات العسكرية والاغتيالات.

- **الفساد السياسي:** هو الإخلاص المتعهد بقواعد الحياة السياسية المنصوص عليها في الدستور والمواثيق الداخلية للدولة وكذلك المواثيق والمعايير العالمية التي يتم إقرارها بواسطة الهيئات الوطنية.[3]

- الصراع بين القوى التقليدية والقديمة مما يؤدي إلى محاولة نشوب التوترات والأزمات العنيفة وتفتي الأزمات إضافة إلى عدم التجانس الثقافي نتيجة لاختلاف التوجهات.[4]

- **التضخم:** وهو ارتفاع العامل والمتواصل للمستوى العام للأسعار المحلية مقارنة بالأسعار الدولية.

2)- العوامل الخارجية:

1 **المرجع نفسه**، ص. 318-328.
2 بوعافية، **مرجع سابق**، ص. 324.
3 بقدي، **مرجع سابق**، ص. 22.
4 بوعافية، **مرجع سابق**، ص. 324،325.

فهي تؤثر على ظاهرة الاستقرار السياسي وهي عديدة تأخذ صورا متنوعة، منها ما له تأثير اقتصادي ومنها ما له تأثير سياسي واجتماعي وثقافي ولعل أبرزها:[1]

- التدخلات الدولية والأجنبية المباشرة وغير المباشرة في شؤون بعض الدول.

- الحروب والنزاعات الدولية، والتي تعتبر من بين أخطر وأشد العوامل الخارجية التي تهدد الاستقرار السياسي والأمن الداخلي.

- العامل الاقتصادي الدولي، المتمثل في النظام الدولي الذي يؤثر سلبا عن الأوضاع السياسية ما يؤدي إلى غياب الأمن وانتشار ظاهرة الاستقرار بكافة أنواعه.

المبحث الثاني: متطلبات ومعوقات الاستقرار السياسي:

المطلب الأول: متطلبات الاستقرار السياسي:

يتوقف أي استقرار سياسي على مدى انسجامه وتفاعله مع البيئة التي يوجد فيها، وبحكم هذا الترابط تتأثر الاختيارات السياسية والاقتصادية الاجتماعية والإيديولوجية لهذا النظام وعليه تم تقسيم المتطلبات إلى عقيدية فكرية ثقافية، متطلبات سياسية، متطلبات اجتماعية ومتطلبات اقتصادية.

1)- المتطلبات العقدية الفكرية الثقافية:

يربط "الموند" بين استقرار النظام وتكيفه وإتباعه نموذج الديمقراطية، اليبرالية التي تبرز صورتها في الديمقراطية الأنجلوساكسونية، وتتميز هذه الأنظمة بثقافة علمانية سياسية مستقرة تعبر عن هوية وطنية موحّدة.[2]

الثقافة السياسية هي مجموعة الاتجاهات والمعتقدات والقيم والمهارات وهي أحد الأدلة على طبيعة النظام السياسي ومدى تكييفه واستقراره، هو الدين القويم فالملك القائم على أساسا ديني هو ملك يكون ثابتا ودائما يتميز بالقبول من طرف الرعية.[3]

ولكن من وجهة نظر عامة نجد أن دعائم للاستقرار السياسي وجود تجانس فكري وثقافي إيديولوجي بين القوى بين القوى السياسية والاجتماعية المتفاعلة داخل

1 **المرجع نفسه**، ص. 325،326.

2 سفيان فوكه ،مليكه بوضياف، **الحكم الراشد والاستقرار السياسي ودوره في التنمية**، ورقة مقدمة إلى الملتقى الوطني الأول: التحولات السياسية والاقتصادية وإشكالية التنمية في الجزائر واقع وتحديات، المنعقد يومي 16 و17 ديسمبر 2008، جامعة الشلف، الجزائر.

3 محمد غربي وآخرون، **التحولات السياسية وإشكالية التنمية**(بيروت : دار الروافد الثقافية-ناشرون،ط1، 2002)، ص. 173.

نمط الحكم السائد، مما يفسح المجال للحوار وتبادل الآراء بصفة سليمة على أساس خدمة المصلحة العامة وتحقيق التوافق والترابط المجتمعي وهذا ما يجسد فكرة الاستقرار، فالأيديولوجية ليست فقط تدير تبرير امتيازات الطبقة السياسية وسلطتها، بل جزء فعال من النظام الاجتماعي، وبهذا يتحقق استقرار النظام واستقرار الحكم.[1]

2)- المتطلبات السياسية:

من المتطلبات الأساسية أيضا لاستقرار النظام السياسي وتكيفه هو امتلاكه لأبنية سياسية متمايزة، أنظمة فرعية مستقلة، وتعقد هنا بتمايز الأبنية السياسية وجود تخصصها واستقلالا لهذه الأبنية السياسية ونقصد لها اعتماد الناس بأنه يتوجب عليهم طاعة القوانين التي تصدر وتهمها مع الغايات الأهداف والقيم، والحكومة التي تتمتع بشرعية عالية تتصف بفاعلية كبيرة في صناعة السياسات وتنفيذها. فالشرعية لها أهمية كبيرة في تحقيق الاستقرار السياسي.[2]

ومن جهة أخرى فإن تحقيق أي استقرار سياسي يتطلب وجود مشاركة سياسية في عملية صناعة القرار السياسي، أي انخراط المواطنون في عملية التعبير عن المصلحة وهذا ما يؤدي إلى الارتقاء السياسي وأبعاد العنف عن النظام السياسي.[3]

وهذا ما جعل عملية التغيير والإصلاح تتم في وجود تسوده المشاركة والمساءلة، وتجعل هذه العملية تتم في جو سليم، مما يمكن النظام السياسي من أن يفهم بالاستقرار والتكييف.[4]

3)- المتطلبات الاقتصادية:

وتقصد بالمتطلبات الاجتماعية على الاستقرار السياسي الجمع بين القدرة الإستخراجية والقدرة التوزيعية حيث تشير القدرة الإستخراجية ، من خلال تعبئة الموارد المادية والبشرية إلى مدى كفاءة النظام الاستخراجية و واجتذابها من البيئتين المحلية (الداخلية) أو الدولية على حد سواء.

وتعتبر هذه القدرة ذات أهمية بالغة بالنسبة للنظام السياسي، من حيث أنها توفر الموارد اللازمة لإدارة المجتمع السياسي[1].

1 سفيان فوكه، مليكه بوضياف، **مرجع سابق**، صفحة انترنت.
2 غربي وآخرون، **مرجع سابق**، ص. 172.
3 بقدي، **مرجع سابق**، ص. 58.
4 غربي وآخرون، **مرجع سابق**، ص. 173.

أما القدرة التوزيعية فتشير إلى تخفيض السلع والموارد والخدمات الاجتماعية والفرص على اختلاف أشكالها بين الأفراد والجماعات في المجتمع، ويعني ذلك مدى تدخل النظام السياسي في توزيع الموارد القومية والدولة توزعها توزيعا عادلا على أفراد المجتمع.[2]

وتعني قيام الدولة بالتأثير على توزيع السلع والخدمات ومنافع النمو بين أفراد المجتمع والعمل على تأثير الدخل لمنع التفاوت المضرين ومحاربة مشكلة الفقر، ومن خلال هذه المقدرتين يمكن القول أن المتطلبات الاقتصادية تعني زيادة قدرات الدولة بإعادة تنشيط المؤسسات العامة ويعني أيضا جعل الدولة أكثر استجابة لاحتياجات الناس.[3]

4)- المتطلبات الاجتماعية:

وتعني هذه المتطلبات مقدرة النظام على ممارسة الرقابة على سلوك الأفراد والجماعات الخاضعة للنظام، فهو يحمي المستهلكين من الإشكالات وبنظام العلاقات الاجتماعية، فالنظام السياسي يقوم بحماية النظام العام والأمن الوطني وحماية الأشخاص والملكية، وهذا ما نجده مجسدا في دولة الحق والقانون التي تتمتع بالفاعلية السياسية، فعلى الحاكم والمحكوم أن تكون عادلة في توزيع الموارد والخدمات كما يجب أن تتيح الفرصة أمام جميع المواطنين من أجل المشاركة الفعالة في عملية وضع السياسات واتخاذ القرارات.[4]

وهذا ما يؤدي إلى وجود نوع من الثقة بين الطبقة الحاكمة والطبقة المحكومة مما يدعم التعاون الودي والسلمي بينهما.

وهذه المتطلبات الاجتماعية تمكن أساسا في القدرة الضبطية والقدرة التوزيعية للدولة من جانب فعالية الأداء والتسيير لهذين الوظيفتين.[5]

المطلب الثاني: معوقات الاستقرار السياسي:[6]

1 بقدي، **مرجع سابق**، ص. 58.
2 محمد نصر مهنا، **علم السياسة قراءة في المنهج** (الإسكندرية: مركز الإسكندرية للكتاب، 2007)، ص. 193.
3 عبد الرزاق، شعيب، بونوة، **مرجع سابق**، ص. 138-151.
4 بقدي، **مرجع سابق**، ص. 58.
5 غربي وآخرون، **مرجع سابق**، ص. 173.
6 **المرجع نفسه**، ص. 174.

1- إصابة النظام السياسي للعوامل تصيبه بالخلل بسبب ضعف أحد مكوناته أو بسبب لجزئه إلى سلوك يتعارض مع ميول الجمهور ورغباته.

2- في حالة اتفاق واسع بين ما يطلبه الجمهور وما تقوم به السلطات الحكومية من أداء الوظائف الموكلة إليها هنا توجد حالات عدم الرضا وعدم الاستقرار في المجتمع.

3- عجز النظام السياسي أو الحكومة على أداء وظائفها بفعالية وكفاءة يؤدي إلى فقدان الثقة فيها من طرف المواطنين.

ويمكن أن يختل الاستقرار السياسي:[1]

1- تعتبر مطالب ومصالح المجتمع أو الفئات المؤثرة فيه.

2- تغير القيم السائدة مما يؤدي إلى عدم احتمال ممارسات النظام القمعية أو تركز السلطة في نخبة حاكمة تفيق قاعدتها لتتأثر بكل موارد النظام.

3- نمو المنظمات الرسمية وغير الرسمية داخل المجتمع بشكل فوضوي وغير منظم وهذا ما يمنحها استقلالا أكبر عن الدولة.

4- ضعف شرعية النظام وانحصار السلطة وهيبتها نتيجة لضعفها أي عدم قدرتها عن إدارة وتحقيق وظائف النظام.

وحسب رأي منيفين مسعد وبرأيها أيضا أنه لو تحقق هذا الاستقرار في ظل هذه الممارسات لفترة طويلة نسبيا، فإنّ ذلك لن يستمر على المدى البعيد، لأن منع عدم الاستقرار من قبل السلطة الحاكمة بفعل القمع لن يدوم، فعدم الاستقرار السياسي هو رد فعل لقمع النظام السياسي.[2]

من أهم العوامل المهددة للاستقرار السياسي الإحساس بالحرمان الذي يمثل مصدرا للإحباط وعدم الرضا والضعف ويشكل فرصا للعنف الجماعي، وقد ربط الباحث العربي الدكتور "فاروق يوسف" بين الحرمان الاقتصادي وعدم الاستقرار السياسي داخل المجتمع،

وهو يعني بالحرمان الاقتصادي عدم تيسر حصول جماعة أو جماعات معينة من أفراد المجتمع على المنافع والموارد الاقتصادية في الوقت الذي يتيسر فيه ذلك لغيرها من الجماعات، في معنى أن أفراد المجتمع يشعرون بالحرمان الاقتصادي،

1 فوكه، بوضياف، **مرجع سابق**، صفحة انترنت.
2 بقدي، **مرجع سابق**، ص. 60،61.

ونقص الموارد المتاحة لهم غير كافية فسوء توزيعها قد يكون من شأنه في كثير من الأحيان أن يمثل تهديدا للاستقرار السياسي داخل المجتمع[1].

خلاصة الفصل:

نستنتج في الأخير من هذا الفصل أن الإستقرار السياسي يعني ثبات النظام السياسي وشرعيته وقدرته على التعامل بنجاح مع التغيرات والصراعات التي تدور في المجتمع، فيكتسب شرعيته من خلال تحقيق مصالح الشعب وصيانة إستقال البلاد، أي عدم التغيير في المؤسسات الرسمية وغير الرسمية التي تحكم وتضبط العلاقة مع بقية النسق السياسي.

فالإستقرار السياسي يخضع لتأثير عاملين من العوامل أولهما تكون له آثار إستقرارية وثانيهما تكون له آثار غير إستقرارية، فحالة النظام تكون تفاعل بين هذين النوعين من العوامل، والعمل بكفاءة وفعالية، وتعد مؤشراته الهامة من الدعائم الأساسية لظاهرة الإستقرار السياسي.

وعليه الإستقرار السياسي يتوقف على مدى إستجابة وتفاعله مع البيئة التي يريد فيها يغية متطلبات عقيدية فكرية ثقافية وسياسية وإقتصادية واجتماعية وهناك عوائق

1 **المرجع نفسه**، ص. 61،62.

تخل به تتمثل بالدرجة الأولى في عجز النظام عن أداء وظائفه، وضعف شرعيته في إدارة وتحقيق أهداف النظام.

إن التنمية الاقتصادية هي عملية فجائية تشكل إعادة هيكلة القطاعات الاقتصادية بشكل عام من خلال إيجاد وإستحداث الإقتصاد كإقامة مشاريع عملات أو تهيئة وهيكلة مصانع قديمة أو بنى تحتية في بين أنها عملية معقدة مركبة تشكل فيها الكثير من العوامل الإقتصادية والاجتماعية والسياسة، ومن أبرز معاييرها زيادة فرص النمو في الدخل القومي وتوزيعه بداية ورفع مستويات المعيشة.

الفصل الثاني:
الإطار المفاهيمي للتنمية الإقتصادية

تمهيد:

التنمية هي عملية التغيير الجذري في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ومن أنواعها نذكر التنمية الاقتصادية التي أصبحت الشغل الشاغل اليوم للمفكرين الاقتصاديين والتي يقوم من خلالها الاقتصاد الوطني بقفزة من التخلف إلى التقدم والرقي عن طريق مجموعة من الإجراءات تقوم بها الدولة وهي تهدف لتطوير الإنتاج الاقتصادي وتوجد لها سياسات من خلالها تحقق الاستقرار الاقتصادي في البلاد والتوزيع العادل للثروة ونمو متواصل من خلال موارد المجتمع والسبيل على أكبر عدالة لذا العمل على تظافر جهود وتجسيد لكل طاقات من أجل الهدف المنشود، مما تؤدي إلى زيادة الدخل القومي، وهناك معوقات تقف في وجه التنميةالاقتصادية وتؤدي إلى تدني الكفاءات والاجراءات وسير المشروعات التنموية فحاولت الدراسة من خلال هذا الفصل الإلمام بالجوانب المختلفة للتنمية الاقتصادية من خلال مبحثين:

المبحث الأول: مفهوم التنمية.

المبحث الثاني: ماهية التنمية الاقتصادية.

الفصل الأول: الإطار المفاهيم للتنمية الاقتصادية:

تشمل التنمية الاقتصادية إيرادات وسياسيات وتدابير متعددة تتمثل في تغيير بنيان وهيكل الاقتصاد القومي وتهدف إلى تحقيق زيادة سريعة ودائمة ومتوسط دخل الفرد الحقيقي عبرة فترة ممتدة من الزمن.

المبحث الأول: مفهوم التنمية:

تعتبر التنمية من العناصر الأساسية للاستقرار والتقدم الاجتماعي والإنساني وهي عبارة عن تقدم ونمو تكون بشكل جزئي أو شامل للاستمرار، وتركز على تحقيق الرقي والتقدم في مجالات الحياة الإنسانية.

المطلب الأول: تعريف التنمية:

لغة: التنمية من النمو أي ارتفاع الشيء من موضعه إلى موضع أخر مثال: نقول نما المال أي ازداد وكثر.[1]

اصطلاحا: هي عملية الانتقال بالمجتمعات من حالة ومستوى أدنى إلى حالة ومستوى أفضل، ومن نمط تقليدي آخر متقدم كما ونوعا وتعديلا لابد منه في مواجهة المتطلبات الوطنية في ميدان الإنتاج والخدمات.[2]

التنمية هي تحسين نوعية الحياة والتي تتضمن أكثر من مجرد ارتفاع الدخل لتشمل تعليما أفضل، ومستوى أعلى من الصحة والتغذية، وفقرا أقل، وبيئة أنظف وتكافئ الفرص، وحرية فردية أكبر وحياة ثقافية أغنى.[3]

والتنمية برأي "أمين هويدي": هي عملية إعادة تشكيل كافة هياكل المجتمع، فهي تعيد تشكيل القاعدة الاقتصادية للمجتمع وما يعلوها من بناء فوقي من علامات الإنتاج وما ينبثق عنها من قوانين اقتصادية موضوعية ومن سلطة الدولة.[4]

وعليه التنمية: تعني توسيع حاسم في كل المجالات والقدرات الإنسانية والنشاط الإنساني، والمجالات الروحية، الفكرية، التكنولوجية، الاقتصادية، المادية وكافة المجالات الاجتماعية.[1]

1 غربي وآخرون، **مرجع سابق**، ص. 220.
2 محمود حسين الوادي وآخرون، **الاقتصاد الإسلامي**، (عمان: دار الميسرة للنشر والتوزيع، ط1، 2010)، ص. 268.
3 د. محمد حسن دخيل، **إشكالية التنمية الاقتصادية المتوازنة، دراسة مقارنة**، (بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، ط1، 2009)، ص. 19.
4 دخيل، **مرجع سابق**، ص. 19.

التنمية تعني نمو المجتمع وتطوره إلى مستوى أفضل في جميع القطاعات الأساسية والاقتصادية والاجتماعية[2]، لقوله تعالى: ﴿**وَأَعِدُّواْ لَهُم مَّا اسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ وَمِن رِّبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَآخَرِينَ مِن دُونِهِمْ لاَ تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ**﴾[3]، وكلما ارتقى المجتمع إلى مستوى أفضل منه أي أنها ذات مضمون ديناميكي أي مستمر كي يحقق الإنسان من خلالها درجات متزايدة من السيطرة على الموارد الاقتصادية المتاحة وترشيد استغلالها لتحقيق مستويات متزايدة من الدخل ومن عناصر القدرة الاقتصادية التي تحفظ للمجتمع المسلم مكانته داخليا وخارجيا لمجتمع القدوة والنموذج ليتحقق هدفه في قوله تعالى: ﴿**كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ**﴾[4].

اعتبر بعض الاقتصاديين أن التنمية هي: عملية تقضي على التخلف الاقتصادي والاجتماعي في بلد ما مع يستتبعه من نتائج إيجابية وتغيرات أساسية في حياة الفرد والمجتمع على جميع الأصعدة

المطلب الثاني: خصائص التنمية وأبعادها:

من بين الخصائص التي تتميز بها التنمية توجد أثنتا عشر حتمية وضعها جواو فرانك داكو ستا الأمين العم لمنظمة Unicast ونذكر منها ما يلي:[5]

1- أن تكون تنمية شاملة اقتصادية اجتماعية ثقافية.

2- أن تكون تنمية أصيلة بمعنى انطلاقها من واقع المجتمع نظرا للاختلافات بين المجتمعات.

3- أن تكون التنمية مقررة بشكل ذاتي.

4- أن تكون التنمية قائمة على الاعتماد الذاتي أو التعاون الأفقي بين الدول النامية أو التعاون الثلاثي بحيث تشترك فيها الدول المتقدمة.

5- أن تكون متكاملة بحيث تشمل مثلا القطاع الصناعي والقطاع الزراعي بشكل متكامل مع نظام التعليم والتدريس.

6- أن تكون التنمية قائمة على أساس احترام البيئة الطبيعية والثقافية.

---

1 **المكان نفسه**.
2 حسين الوادي، **مرجع سابق**، ص. 270.
3 سورة الأنفال، الآية. 60.
4 سورة آل عمران، الآية. 110.
5 دخيل، **مرجع سابق**، ص. 24.

7- أنت كون التنمية موجهة نحو نظام اجتماعي عادل ومحقق للمساواة.

8- أن تكون التنمية ديمقراطية إذ أن أهداف المجتمع ليست كلها عملية وثقافية ويجب ألا يسمح للعلم والثقافية بإدعاء السيطرة والتحكم.

9- أن تكون التنمية في جميع المناطق بمعنى عدم عزل المناطق الأقل تطورا على نطاق التنمية.

10- أن تكون التنمية إبداعية وخلاقة لا تعتمد على الثقافات القديمة أو على استيراد الثقافات المتقدمة جدا.

11- أن يكون تخطيط التنمية قائما على أساس مفهوم حقيقي وواقعي للحاجات الوطنية.

ومن أبرز الخصائص نذكر:

1)- التنمية عملية مقصودة ومخططة:

أنها مجموع الوسائل والطرق لتحسين الظروف بأنواعها وفق سلم زمني محدد يعتمد على مخطط بعيد أو قصير المدى.

2)- التنمية عملية شاملة:

هي قواعد مبنية على المشاركة في تنظيم أسلوب العمل والاجتماعي والاقتصادي بصفة كلية وشاملة على جميع المستويات ولا تنحصر في جزء واحد فقط أو جهة معينة.

3)- التنمية عملية ذاتية:

أي تنطلق من المجتمع المحلي، وأن العوامل الخارجية ما هي إلا محفزا للعوامل الداخلية الأساسية.

4)- التنمية عملية مستمرة:

وتعني صيرورة وديمومة تحسين الأحوال المعيشية للمجتمع على أساس الوسيلة الايجابية في ترقية وضمان المسيرة للأجيال القادمة.[1]

1 الأخضر، **مرجع سابق**، ص. 15.

المطلب الثالث: أنواع التنمية:

للتنمية عدة أنواع نذكر منها:

1)- التنميه الاجتماعية:

هي عبارة عن عملية تقوية وتكثيف العلاقات الاجتماعية السائدة في المجتمع وتحسين للخدمات الاجتماعية التي تعنى بأمور الفرد ورفع مستواه ثقافيا وصحيا واجتماعيا وجعله أكثر قدرة على تفهم مشاكله وأمور حياته، إضافة إلى نشر روح التعاون بين أفراد المجتمع من أجل الوصول إلى حياة أفضل أي أن التنمية الاجتماعية تهتم بنمو الإنسان وتكيفه مع بيئته.[1]

ويعرفها الدكتور زكي يونس على أنها: التنمية الاجتماعية تحسين الأحوال المعيشية للمجتمع إن أمكن ذلك.[2]

2)- التنمية السياسية:

يعرفها أحمد وهبات على أنها: عملية سياسية متعددة الغايات تستهدف ترسيخ فكرة المواطنة وتحقيق التكامل والاستقرار داخل ربوع المجتمع، وزيادة معدلات المشاركة بالنسبة للجماهير في الحياة السياسية.[3]

أما لويسيان بآي يعرف التنمية السياسية: شرط مسبق لتحقيق التنمية الاقتصادية، ولتحقيق التنمية الاقتصادية لابد من تهيئة المناخ السليم وذلك من خلال تحقيق الاستقرار السياسي، باعتبار رسم إستراتيجية التنمية الاقتصادية هي بأيدي رجال السياسة من خلال وضع الخطط والبرامج والمشاريع.[4]

1 أبو الحسن عبد الموجود إبراهيم زيد، **التنمية الاجتماعية وحقوق الإنسان**، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2009)، ص. 29،30.

2 لخضر لوفي، **مدى فعالية المجالس المحلية في تحقيق التنمية**، مذكرة لنسل شهادة الماجستير، (جامعة تلمسان: كلية الحقوق والعلوم السياسة، 2017)، ص. 14.

3 عائشة عباش، **إشكالية التنمية والديمقراطية في دول المغرب العربي**، مثال تونس ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية المحاسبة والإعلام، 2007-2008)، ص. 13-20.

4 **المرجع نفسه**، ص. 13.

ويعرف غابريال ألمود التنمية السياسية وبنكام باول: أن التنمية السياسية تمثل استجابة النظام السياسي للتغيرات في البيئة المجتمعية والدولية، وبالذات استجابة النظام لتحديات بناء الدولة وبناء الأمة والمشاركة السياسية.[1]

3)- التنمية الإدارية:

وتهدف إلى القضاء في معالجة المشاكل الإدارية التي تواجهها الدول في محاولتها السعي في التقدم الصناعي والتعليمي...الخ، وذلك من خلال تطوير التنظيمات والقرارات الإدارية ومحاربة البيروقراطية.[2]

التنمية الإدارية Administration Développement:

تعرف بأنها عملية مستمرة وشاملة تهدف إلى إحداث تغيير إيجابي في الأطر والعلاقات والتشريعات وأنماط السلوك الإداري التي تأتي استجابة للتغيرات البيئية والمجتمعية المحلية والدولية.

كما تستلزم بذل الجهود المخططة والهادفة لتطوير الجهاز الإداري في الدولة لرفع مستوى القدرة الإدارية عن طريق تعديل الهياكل التنظيمية بما يلاءم أهداف المجتمع وحاجاتها.[3]

التعريف الإجرائي:

التنمية الإدارية هي عملية تطوير الجهاز الإداري الهياكل والتنظيمات والقرارات الإدارية، وعملية إصلاح وتغيير جذري للوسائل الإدارية.

3)- التنمية الاقتصادية:

يعرفها الاقتصادي Kiledberger: أن التنمية الاقتصادية هي الزيادة التي تطرأ من الناتج القومي في فترة معينة مع ضرورة توفر تغيرات تكنولوجية في المؤسسات الإنتاجية القائمة أو التي ينتظر إنشاؤها.[4]

---

1 فتاح كامل، **دور الأحزاب السياسية في التنمية السياسية المحلية، دراسة حالة أحزاب التحالف الرئاسي في ولاية معسكر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية منشورة (جامعة وهران: كلية لحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2011-2012)، ص. 55.

2 لوصيف، مرجع سابق، ص. 14.

3 محمد موسى حربي عريقات، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، (عمان: دار البداية ناشرون وموزعون، ط1، 2014)، ص. 340.

4 **المرجع نفسه**، ص. 341.

فالتنمية الاقتصادية ما هي إلا عملية حضارية شاملة ترتبط بخلق أوضاع جديدة ومتطورة والاعتماد الكبير على جدية صانعي القرار في الالتزام بتحقيق التغير من واقع متخلف إلى واقع متطور ومتقدم في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.[1]

وعرف د. كامل بكري التنمية الاقتصادية: بأنها سياسة اقتصادية طويلة الأجل لتحقيق النمو الاقتصادي، فهي عملية يزداد بواسطتها الدخل القومي الحقيق للاقتصاد خلال فترة زمنية طويلة، وتختلف هذه السياسات عملية التنمية ومضمونها وفقا لدرجة التطور التي وصلت إليه البلاد.[2]

التنمية الاقتصادية هي عملية متعددة الأبعاد تشمل على تغيرات في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والعادات بالإضافة إلى تعجيل النمو الاقتصادي وتقليل التفاوت في توزيع الدخول وإبادة الفقر.[3]

4)- التنمية المستدامة:

ورد مفهوم التنمية المستدامة لأول مرة في تقرير اللجنة العلمية للبيئة والتنمية المستدامة سنة 1987، حيث عرفت على أنها: تلك التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساس على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجياتهم.[4]

ويمكن القول أن التنمية المستدامة: هي عملية ديناميكية للتغيير، أين كل من استغلال الموارد، تسيير الاستثمارات ، توجهات التطور التكنولوجي والتغيير المؤسسي يحافظ على مبدأ تحقيق احتياجات أجيال المستقبل فضلا عن احتياجات الأجيال الحالية.[5]

كما تعرفها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية:

---

1 معجم الإدارة، **موسوعة إدارية شاملة المصطلحات الإدارية العامة وإدارة الأعمال**، بدر شهاب الخالدي (عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، ط1، 2011)، ص. 180.

2 محمد خالد المهايني، "دور الضريبة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع حالات تطبيقية في التشريع الضريبي المقارن"، **مجلة جامعة دمشق**، م.19، ع.2، 2003، ص. 258-315.

3 إيمان ناصف، **النظرية الاقتصادية الكلية**، (الازاريطة: مركز الجامعة الجديدة، 2008)، ص. 336.

4 لوصيف، **مرجع سابق**، ص. 14.

5 هاجر سلاطني، **سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري وأثرها على تحقيق التنمية المستدامة، دراسة مقارنة: الجزائر – الإمارات العربية المتحدة**، مذكرة متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، (جامعة سطيف: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2013-2014)، ص.07.

OECD: Organisation for Economic Coopération and Development

التنمية المستدامة هي ذلك المسار الطويل أي تعظيم الرفاهية الإنسانية للأجيال الحاضرة لا يؤدي إلى تدنيها للأجيال المستقبلية.[1]

التنمية المستدامة: هي عملية مخططة وهادفة وهي فلسفة حياتية وحضارية ورؤية شاملة للعالم المحيط بكل أبعاده ومتغيراته، وهي وسيلة لتلبية حاجات الجيل الحالي دون استنزاف حاجات الأجيال القادمة وتساهم في تحليل الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والإدارية برؤية شمولية وتكاملية.[2]

المبحث الثاني: ماهية التنمية الاقتصادية:

تشير التنمية الاقتصادية إلى تحسن في نوعية الحياة المرافقة للتغيرات وليست بالضرورة إلى زيادات في السكان وتركيبتهم، فهي معقدة على نحو متطرف خاصة في المدى الطويل، فهي تركز في تغييرها الهيكلي على الاهتمام في قضايا الهيكل فهو عنصر يؤثر في استقرارية الاقتصاد.

المطلب الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية:[3]

برزت اختلافات فيما بين الاقتصاديين والكتاب في تحديد مفهوم التنمية، فكل ينظر لها بمنظاره الخاص وخلفياته الفكرية ولقد تطور مفهومها عبر الزمن وتوسعت مضامينه وتعددت أبعاده.

كما يعرف Edgarowen التنمية في كتابه عام 1987 بأنها تقتصر على الجانب الاقتصادي فحسب بل أنها ترتبط بالأفكار السياسية وأشكال الحكومة ودور الجماهير في المجتمع.

ويعرفها البعض بالمفهوم الشامل الأوسع بأنها رفع مستدام للمجتمع ككل وللنظام الاجتماعي نحو حياة إنسانية أفضل.

---

1 فرحات، **مرجع سابق**، ص. 06.

2 أحمد الشافعي، **التنمية المستدامة والمحاسبة والمراجعة البيئية في التربية البدنية والرياضية**، (الإسكندرية: دار الوفاء للطباعة والنشر، ط1، ، 2012)، ص. 27،26.

3 مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية ،نظريات وسياسات وموضوعات**، (عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، ط1، 2007)، ص. 122-125.

وقد عرف A.K. Sen التنمية بأنها تعمل على توسيع الحقوق Entitilement والقدرات Capabilities، فالأول يمنح الفرد مقومات الحياة الأساسية واحترام النفس والثاني يمنح الفرد الحرية.

التنمية الاقتصادية هي عملية مقصودة ومخططة تهدف إلى تغيير البنيان الهيكلي للمجتمع بأبعاده المختلفة لتوفير الحياة الكريمة لأفراد المجتمع.

أما المفهوم الشامل للتنمية الاقتصادية: هو أنها تمثل ذلك التطور والتغير ألبنياني أو للمجتمع بأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والفكرية والتنظيمية من أجل توفير الحياة الكريمة لجميع أفراد المجتمع، أي أن التنمية الاقتصادية تركز على عنصرين أساسيين هما تغيير بنياني وتوفير الحياة الكريمة.[1]

ويعرفها آخرون بأنها العملية التي يتم بمقتضاها دخول الاقتصاد الوطني مرحلة الانطلاق نحو النمو الذاتي.

التنمية الاقتصادية: هي تنشيط الاقتصاد الوطني وتحويله من حالة ركود وثبات إلى حالة الحركة والديناميكية عن طريق زيادة مقدرة الاقتصاد الوطني لتحقيق الإنتاج ووسائله ومستوى العمالة وتزايد الاعتماد على القطاع الصناعي والحرفي بمقابل انخفاض الأنشطة الاقتصادية.[2]

تعتبر التنمية الاقتصادية عملية تطور حضاري، فهي جزء من التنمية الشاملة للمجتمع بأبعاده المختلفة، والتنمية في الإسلام لا تركز على تنمية الجانب المادي فحسب لتوفير الرخاء والسعادة للأفراد بل تتعدى للجانب القيمي الأخلاقي، فهي إذن مواجهة صريحة وشاملة للأسباب التخلف وعقباته تستهدف الإنسان بالدرجة الأولى ورقيه وتقدمه ماديا وروحيا وسياسيا وأخلاقيا.[3]

التنمية الاقتصادية مفهوم يتضمن إجراء تغييرات جذرية في تنظيمات وفنون الإنتاج وهيكل الناتج وفي توزيع عناصر الإنتاج بين مجالات الإنتاج المختلفة بما يؤدي إلى زيادة عناصر الإنتاج المستخدمة وكفاءة هذه العناصر ومن ثم زيادة الناتج القومي أو المحلي الحقيقي للمجتمع.[4]

---

1 القريشي، **مرجع سابق**، ص. 125.
2 الطيب داودي، **الإستراتيجية الذاتية لتمويل التنمية الاقتصادية**، (الجزائر: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2008)، ص. 6-35.
3 داودي، **المرجع نفسه**، ص. 35.
4 حسين الوادي، **مرجع سابق**، ص. 267.

التنمية الاقتصادية تهدف إلى زيادة سريعة ودائمة في متوسط دخل الفرد الحقيقي عبر فترة من الزمن بحيث يستفيد منها الغالبية العظمى من الأفراد.[1]

ثانيا: أهداف التنمية الاقتصادية:

نظرا لاختلاف الظروف الاقتصادية والسياسية بين الدول المختلفة، فتختلف أهداف التنمية الاقتصادية من بلد لآخر وذلك من خلال:

1)- زيادة الدخل القومي الوطني:

تعتبر زيادة الدخل القومي من أول أهداف التنمية الاقتصادية في الدول المختلفة وذلك أن الغرض الأساسي الذي يدفع هذه البلاد إلى القيام بالتنمية الاقتصادية، وهذا للانخفاض من مستوى معيشة السكان والدخل القومي، متمثلا في السلع والخدمات التي تنتجها الموارد الاقتصادية المختلفة خلال فترة زمنية معينة.[2]

وبالتالي يمكن القول بأن زيادة الدخل القومي أيا كان حجم هذه الزيادة أو نوعها كما تعتبر من أول أهداف التنمية الاقتصادية وأهمها على الإطلاق في الدول المختلفة اقتصاديا.

2)- رفع مستوى المعيشة:

التنمية الاقتصادية ليست مجرد لزيادة الدخل القومي السنوي وإنما هي أيضا وسيلة لرفع مستوى معيشة سكان تلك الدولة.[3]

ففي معظم دول العالم الثالث هناك معيشة السكان مسيطرة على الموارد المالية وعلى معظم الأنشطة الاقتصادية في الدولة مما يدل على أن الدخل غير موزع توزيعا عادلا عن فئات المجتمع.

1 الوادي، **مرجع سابق**، ص. 267.
2 هاجر بساس، إبتسام صوالح، **دور سياسات الإنفاق العام في عملية التنمية الاقتصادية، حالة الجزائر لفترة -2001-2004**، مذكرة لنيل شهادة ماستر غير منشورة (المركز الجامعي تيسمسيلت، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية، 2016-2017)، ص. 349.
3 **المرجع نفسه**، ص. 349.

فتعمل التنمية الاقتصادية على رفع مستوى المعيشة وتحقيق في كافة البلاد المختلفة.[1]

ويتحقق رفع مستوى المعيشة والأفراد بزيادة مداخل الأفراد وتوفير فرص العمل ورفع مستوى التعليم والصحة والارتقاء بالقيم الإنسانية والثقافية في المجتمع.[2]

3)- تقليل التفاوت في الدخل والثروات:

يعتبر تقليل التفاوت في الدخل والثروات هدف من الأهداف الاجتماعية في عملية التنمية الاقتصادية، فأغلب الدول النامية تعاني من انخفاض الدخل القومي، ومن تدني مستوى نصيب الفرد مما ينتج عنه فوارق كبيرة في الدخل والثروات، إذا استحوذ فئة صغيرة من أفراد المجتمع على أغلب ثرواته ودخله الوطني، ومثل هذا التفاوت في توزيع الثروات يؤدي إلى إصابة المجتمع بعدة أضرار كلما كان ذلك الجزء معطل من رأس مال المجتمع.[3]

4)- التوسع في تنويع قاعدة الهيكل الإنتاجي:

يجب أن تسعى التنمية الاقتصادية إلى توسيع قاعدة الهيكل الإنتاجية، لأن التنمية الاقتصادية لا تقتصر فقط على زيادة الدخل القومي وزيادة متوسط نصيب الفرد بل التوسع في بعض القطاعات العامة في شتى النواحي الاقتصادية والفنية.

فنجد الدول النامية تعاني في كثير من المشاكل مثل: ضعف درجة التشارك بين القطاعات وهيمنة قطاع واحد، والشكل الكبير للقطاع الواحد في توليد الدخل الحكومي وتحديد مستوى النشاط، فتسعى التنمية لتحسين هذه المشاكل.[4]

فيجب أن يكون هناك صناعات ثقيلة تمد الاقتصاد القومي بالاحتياجات اللازمة فخصوصا بالنسبة للدول النامية التي تعتمد على قطاع واحد والحصول على أموال لازمة لنفقات الحكومة أي الاعتماد على مورد واحد فقط.[1]

1 بساس، صوالح، **مرجع سابق**، ص. 349.

2 جميلة معلم، **تجارب التنمية في الدول المغاربية والإستراتيجية البديلة، دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب**، أطروحة دكتوراه منشورة (جامعة باتنة: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تنمية اقتصاد التنمية، 2016-2017)، ص. 16.

3 وهيبة حاشي، **تقييم سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ودوره في التنمية الاقتصادية**، مذكرة تخرج تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير غير منشورة(المركز الجامعي تيسمسيلت: معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، 2014،2015)، ص.37.

4 عريقات، **مرجع سابق**، ص.351.

المطلب الثاني: سياسات التنمية الاقتصادية:

تعتبر سياسات التنمية الاقتصادية من أهم الأدوات الخاصة بتحقيق الاستقرار الاقتصادي ف البلاد، ودعم السياسات الاقتصادية للدولة من أجل التوزيع العادل للثروة ومن بينها:

1)- السياسات الاقتصادية:

فهي مجمل القرارات والإجراءات المتخذة من قبل السلطات العامة (الحكومة) لتوجيه الفعالية الاقتصادية والتأثير فيها رامية للوصول للأهداف المحددة.[2]

كما تعرف السياسة الاقتصادية Economie Policy على أنها القرارات الخاصة بالاختيار بين الوسائل المختلفة التي يملكها المجتمع، لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية معينة، والبحث عن أفضل الطرق التي توصل إلى تحقيق هذه الأهداف.[3]

وأنها مجموعة الإجراءات الحكومية التي تحدد معالم البيئة الاقتصادية التي تعمل في ظلها الوحدات الاقتصادية الأخرى، وهي عبارة عن مجموعة الأدوات والأهداف الاقتصادية والعلاقات المتبادلة بينهما فهي تهدف إلى تحقيق نوع من الاستقرار السعري والمحافظة عليه عند مستويات متدنية وتحقيق مجموعة الأهداف الاقتصادية التي تشمل إتباع حاجات أفراد المجتمع، وتحقيق النمو الاقتصادي والاستغلال الأمثل للموارد وتحسين وضع موازين المدفوعات وتقليل معدلات البطالة.[4]

2)- السياسات النقدية:

تعرف على أنها تلك الإجراءات التي تستخدمها الدولة للتأثير في عرض النقود ولإيجاد التوسع أو الانكماش في حجم القوة الشرائية للمجتمع.

---

1 ليلى بن سنوسي، مسعودة جديد، **الضرائب وآثارها على التنمية الاقتصادية، دراسة حالة بمفتشيه الضرائب بالبويرة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الليسانس في العلوم الاقتصادية منشورة، (المركز الجامعي بالبويرة: معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2010،2011)، ص.36.

2 فارد، جيراد فونوني، **مقدمة في التحليل الاقتصادي، الاقتصاد للجميع**، ترجمة: هيثم أحمد العزاوي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2013)، ص. 186،187.

3 إياد عبد الفتاح نسور، **المفاهيم والنظم الاقتصادية الحديثة، التحليل الاقتصادي الجزئي**، (عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، ط2، 2015)، ص. 255.

4 عبد الفتاح نسور، **مرجع سابق**، ص. 256.

كما تعرف بأنها مجموعة الإجراءات والأحكام التي تتبعها الدولة بغرض التأثير والرقابة على الائتمان بما يتفق وتحقيق مجموعة أهداف السياسات الاقتصادية، فهي ترمي إلى تشميع النمو الاقتصادي وتحقيق الاستقرار النقدي داخليا وخارجيا ودعم السياسة الاقتصادية للدولة من أجل التوزيع العادل للثروة.[1]

السياسات النقدية monetary Policy هي جزء من السياسة الاقتصادية للدول، والبنوك المركزية المسؤولة عن هذه السياسة، لتنظيم سوق النقد من اجل تحقيق الأهداف الاقتصادية العامة، المتمثلة في استخدام الكامل واستقرار الأسعار ولتحقيق النمو الاقتصادي المستديم.[2]

يعني تعريف السياسة النقدية بأنها عبارة عن جميع الوسائل المختلفة التي تطبقها السلطات المختصة في شؤون النقد والائتمان لتحقيق هدف اقتصادي محدد وذلك بإحداث التأثيرات على النقود في أي ناحية من نواحيها.[3]

وبالمفهوم الواسع تمثل موقف السلطة السياسية اتجاه النظام النقدي الدولي للمجتمع الذي يحكمه وبناءا عليه فإن السلطة السياسية تقوم بتحديد بعض الأهداف القومية أي تسعى إلى تحقيقها على الصعيد الاقتصادي ومن ثم تستخدم الوسائل المختلفة لتحقيق هذا الهدف أو الأهداف عن طريق إتباع السياسة النقدية المناسبة والتي تساعد على خلق الظروف الملائمة لتحقيق هذه الأهداف باستخدام أدوات السياسة النقدية.[4]

فهي تهدف إلى الاستقرار النقدي داخليا وخارجيا ودعم السياسة الاقتصادية للدولة من أجل التوزيع العادل للثروة وتشجيع النمو الاقتصادي وتحقيق العدل الأمثل.[5]

3)- السياسات المالية Fiscal Policy:

تعرف على أنها مجموعة السياسات المتعلقة بالإيرادات العامة والنفقات العامة بقصد تحقيق أهداف محددة وأنها مجموعة الأهداف والتوجيهات والإجراءات

1 عبد اللاوي، **مرجع سابق**، ص. 63.
2 حسام علي داوود، **مبادئ الاقتصادي الكلي**، (عمان: دار الميسرة للنشر والتوزيع، ط1، 2011-2012-2013-2014)، ص. 349.
3 محمد العربي ساكر، **محاضرات الاقتصاد الكلي**، (القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2006)، ص. 112.
4 ساكر، **مرجع سابق**، ص. 112.
5 عبد اللاوي، **مرجع سابق**، ص. 63.

والنشاطات التي تتبناها الدولة للتأثير في الاقتصاد القومي، والمجتمع بهدف المحافظة على استقرار العالم وتنحيته ومعالجة مشاكله ومواجهة كافة الظروف المتغيرة.[1]

وتعرف أيضا على أنها ذلك الجزء من سياسة الحكومة، الذي يتعلق بتحقيق إيرادات الدولة عن طريق الضرائب وغيرها من الوسائل وذلك بتقرير مستوى نمط إنفاق هذه الإيرادات.[2]

ويمكن القول أن السياسة المالية هي مجموعة القواعد والأساليب والوسائل والإجراءات التي تتخذها الدولة لإدارة النشاط المالي بأكبر كفاءة ممكنة لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية هلال فترة معينة ومعنى ذلك يقصد بالسياسة المالية الطريق الذي تنتهجه الحكومة في تخطيط الإنفاق العام وتدبير وسائل تمويله كما يظهر في الموازنة العامة للدولة.[3]

4)- السياسة التجارية:

تشمل كل الإجراءات التي ترمي إلى تشجيع الصادرات والتقليص من الواردات، ومن ثم تؤمن من المزيد من الأرصدة الأجنبية وأهم الإجراءات هي: تحرير التجارة الخارجية وترشيد قطاع التعريفة الجمركية، وتطبيق مختلف الإجراءات التي من شأنها أن تؤدي إلى استيراد الديون وتسهيل تدفق الموارد المسيرة.[4]

ومن المفيد أن تتضمن السياسة التجارية منظومة من الوسائل المحلية والدولة لتعزيز التجارة الخارجية ومن بين الوسائل المحلية إلى:

أ- الحاجة لتوسيع الصادرات والسعي لتقليل التكلفة وتحسين نوعية السلع.

ب- الحاجة لزيادة الادخار المحلي من خلال زيادة الدخل وتقليص الاستهلاك .

أما الوسائل الدولية منها:

العمل على إصلاح المؤسسات الدولية مثل: صندوق النقد الدولي وتوسيع التجارة فيما بين البلدان النامية نفسها.[5]

1 عبد الفتاح نسور، **مرجع سابق**، ص. 264.
2 **المكان نفسه**.
3 ساكر، **مرجع سابق**، ص. 118.
4 كربالي بغداد، "نظرة عامة عن التحولات السياسية في الجزائر"، **مجلة العلوم الإنسانية**، ع.8، (جانفي 2005).
5 مدحت القريشي، **مرجع سابق**، ص. 225،226.

وعليه السياسة التجارية هي السياسة التي تقوم الدولة بتنفيذها لحماية ودعم الصناعة المحلية، وتحسين الميزان التجاري ففي بداية التنمية لابد للدولة من أن تحمي صناعتها المحلية وتشجيعها.[1]

المطلب الثالث: متطلبات ومعوقات التنمية الاقتصادية:

لنجاح العملية الاقتصادية وتشجيع التنمية والعمل على تطوير الإنتاج توجد متطلبات عديدة نذكر منها:

أولا: متطلبات اقتصادية:[2]

1)- خلق الإطار الملائم لعملية التنمية:

ويعني التغير الشامل لجميع المجالات السياسية والاجتماعية والثقافية، فعلى صعيد المجال السياسي تتطلب التنمية وجود سلطة سياسية نابعة من المجتمع وتؤمن بمفهوم التنمية الاقتصادية.

2)- التصنيع:

يعتبر أساس عملية التنمية الاقتصادية ومنظومة مظاهر قوة الدولة وعظمتها أهم الأسباب التي تدعم عملية التضييع من أبرزها بأن التضييع يسمح بتحقيق تنويع أكبر في هيكلة الدول النامية الإنتاجية وهو ما يساعدها على الحصول على قدر أكبر من الاستقلال الاقتصادي والسياسي ويقلل من حالة التنمية التي تعيشها الدولة النامية في علاقاتها الدولية.

3)- زيادة حجم الاستثمارات:

1 خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، **مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظري والتطبيقي** (عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، ط7.، 2004)، ص. 387.
2 عبد الفتاح نسور، **مرجع سابق**، ص. 361،362.

التنمية الاقتصادية تستدعي بتوفير الموارد لتجهيزات الرأسمالية اللازمة لها، فهي بحاجة للموارد المالية وعليه زيادة حجم الاستثمار في الدول النامية من خلال التضييع.

4)- السيطرة على الموارد البشرية:

وهذا من خلال تأمينها وتحديد كيفية استغلالها إلى تلخيصها من سيطرة الشركات الأجنبية وبذلك يمتلك البلد القرار المتعلق بالتصرف بموارده الطبيعية.[1]

5)- العدالة الاجتماعية:

ويقصد بها إعادة توزيع الدخل والثروة مما يضمن حصول الأفراد على دخول ترتبط بمستوى إنتاجياتهم وإسهاماتهم في عملية التنمية وتقليل التفاوت في توزيعها.[2]

6)-الاستقرار:

يرتبط بضرورة ثبات السياسات الاقتصادية المتبعة يعني بشكل عام يعد احد المتطلبات الضرورية للتنمية الاقتصادية لأنه يعكس تفهم المشكلات الاقتصادية وتحديدها بشكل دقيق مع الحلول المناسبة لها.[3]

ثانيا: معوقات التنمية الاقتصادية:

تواجه التنمية الاقتصادية الكثير من العقبات في وجه البلدان النامية بغية تحقيق التنمية ومن بين العراقيل التي تواجهها نذكر ما يلي:

1)- عوائق اقتصادية:

- تفشي ظاهرة الاقتصاد المزدوج في البلدان المختلفة، ويقصد بالاقتصاد المزدوج وجود قطاعين منفصلين عن بعضهما تمام الانفصال داخل الاقتصاد الوطني أحدهما متقدم والآخر متقدم وكلاهما شبه متخلف.

1 صباح لعيمش، **دور النفقات العامة في تحقيق التنمية الاقتصادية دراسة حالة الجزائر 2001-2014**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير غير منشورة، (المركز الجامعي تيسمسيلت: معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2014-2015)، ص. 55.
2 لعيمش، **مرجع سابق**، ص. 55.
3 **المكان نفسه**.

- ندرة رؤوس الأموال وخاصة المستثمرة منها بالنسبة لعدد السكان وهجرة رؤوس الأمواس بسبب عدم وجود البيئة الجاذبة للاستثمار الدول النامية.

- ضعف التخطيط وفشل المخطط الاقتصادي في تبني نماذج تنموية مناسبة لحالة الدول المتخلفة.

- تبني أنظمة اقتصادية وسياسات وبرامج اقتصادية لا تناسب الإمكانيات.[1]

- التبعية الاقتصادية نجد جذور التبعية مع ظهور الرأسمالية كنظام عالمية فبعد أن سيطرت الدول الرأسمالية المتقدمة على معظم دول العالم سيطرت مباشرة خلالها الفائض الاقتصادي وحولته إلى مورد أساسي للموارد الأولية وكرست فيها البني الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية وعملت على تعطيل الإرادة الوطنية من خلال التقييم الدولي الرأسمالي.[2]

2)-عوائق اجتماعية:

وهي كالآتي:[3]

- ارتفاع حجم السكان قياس بحجم الموارد الاقتصادية المتاحة والمستدامة في مستوى معين من التكنولوجيا .

- ضعف ملائمة التركيب العصري للسكان فيها.

- عدم توفر الإمكانيات الكافية للتدريب وانخفاض متاح من حيث كفاءتها.

- تدني المستويات الصحية والمعيشية وغيرها، يؤدي بالضرورة إلى انخفاض قدرات الأفراد الإنسانية.

- انخفاض دوافع الأفراد ومحدودية طموحاتهم وهذا ما ينعكس بشكل انخفاض في درجة الانتفاع الاقتصادي من الموارد المستخدمة وانخفاض القدرة على إيجاد موارد جديدة.

---

1 عبد الفتاح نسور، **مرجع سابق**، ص. 362،363.

2 فاطمة الزهراء فيدمة، دليل قاسط، **دراسة مقارنة بين الضرائب والقروض العامة في تفعيل التنمية الاقتصادية دراسة حالة الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماستر أكاديمي غير منشورة (المركز الجامعي تيسمسيلت: معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2015،2016)، ص. 74،75.

3 محمود حسين الوادي، أحمد عارف العساف، **التخطيط والتنمية الاقتصادية**، (عمان: دار الميسرة للنشر والتوزيع، ط.1، 2011)، ص. 229،230.

- أما انخفاض مستوى وكفاءة القدرات الإدارية والتنظيمية فهي ظاهرة واضحة سواء المشروعات الخاصة أو المشروعات الحكومية والمؤسسات الخدمية.

- قدرة الأجهزة الإدارية والتنظيمية على وضع سياسات مختلفة بسبب انخفاض كفاءة الكادر الإداري والتنظيمي وانخفاض مستوى الجدية والحرص والأمانة في العديد من جوانبه.

- عدم الاستقرار السياسي المتمثل في التحفيزات السياسية فنتيجة عدم امتلاك العديد من الحكومات السائدة في البلدان المختلفة التي تستند إليها وتضمن بقائها.

- كثرة إجراءات التغيرات يجعل من رسم السياسات وتنفيذها أمرا بعيدا عن حالة الاستقرار المطلوبة.

3)- عوائق سياسية:

ويمكن إجمالها كالآتي:[1]

- عدم الاستقرار السياسي وانتشار الحروب الأهلية.

- غياب الوعي السياسي والمشاركة السياسية لأفراد المجتمع.

- التبعية السياسية بممارسة الدول المتقدمة تأثيرات على الدول المتخلفة.

- التغير السريع وال=فجائي للقوانين الخاصة بالدول النامية.

- الاستقلال السياسي: من المعلوم أن الاستقلال السياسي في معظم الحالات أمر ضروري لتحقيق الاقتصاد الحديث، كما يمكن البلد من رسم السياسات الاقتصادية الملائمة لصالحه (البلد).[2]

- **الدعم الحكومي:** فإن تحقيق التنمية في البلدان النامية يتطلب استعداد أو رغبة أكيدة من طرف الحكومة في اتخاذ القرارات والسياسات الملائمة للتنمية وبالتالي يمثل عقبة أكيدة في طريقة تحقيق التنمية.[3]

1 بساس، صوالح، **مرجع سابق**، ص. 55.
2 فاطمة بكي، **دور صندوق الزكاة في تحقيق التنمية الاقتصادية: الواقع وسبل التفعيل – دراسة حالة صندوق الزكاة لولاية تيسمسيلت**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير غير منشورة (المركز الجامعي تيسمسيلت: معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2014،2015، ص. 48.
3 المكان نفسه.

4)- عوائق إدارية:

ويمكن حصرها فيما يلي:[1]

- عدم وجود سياسات فعالة للإستخدام وتوزيع القوة البشرية.

- سوء إدارة المنشآت وعدم كفاءة الجهاز الإداري كسوء توزيع الاختصاصات والبطئ الشديد في الإجراءات الإدارية.

- تراخي الجهات الإدارية وضمن سلطاتها وإهمال جباية الضرائب.

- عدم تماشي برامج التنمية مع الحاجات الأساسية للمجتمع وعدم التخطيط الجيد لمشروعات التنمية مما يتماشى ع الوضع المستهدف.

- عدم متابعة إنتاجيات المشروعات الإنتاجية.

- فشل الحكومات في خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية وقصور الأجهزة الإدارية وتعقد إجراءاتها.[2]

5)- عوائق تكنولوجية وتنظيمية:

تحتاج عملية التنمية إلى تعاون بين القطاع العام والقطاع الخاص للقيام بمشروعات اقتصادية وضرورة وجود جهاز حكومي فعال ذو كفاءة عالية من أجل تحصل المسؤوليات في سبيل تحقيق التنمية عن طريق نقل التكنولوجيا وتكشف الدورات التدريبية لرفع مستوى الجهاز الحكومي ومواكبة التقدم.[3]

خلاصة الفصل:

1 بساس، صوالح، **مرجع سابق**، ص. 55.
2 فيدمة، قاسط، **مرجع سابق**، ص. 76.
3 بساس، صوالح، **مرجع سابق**، ص. 75.

تعتبر التنمية تطوير الحياة وتسهيل سبل العيش للمواطنين وتدريب القادرين منهم وتعليمهم بما يمكنهم من استغلال طاقاتهم وإمكانياتهم وتوظيفها في مجالات جديدة في الحياة في سبيل تحسين حياتهم وتحقيق أمانيهم، وهي تتمثل في الاتصال من حالة مستوى أدنى إلى حالة مستوى أفضل للمجتمع.

أما التنمية الاقتصادية تتمثل في الاتصال الفعلي من هيكل اقتصادي إلى هيكل يسمح بأعلى زيادة للإنتاجية في حدود الموارد المتاحة، أي استخدام أمثل عن طريق إحداث تغيرات جذرية في البنيان الاقتصادي والاجتماعي وتوزيع عناصر الإنتاج في القطاعات المختلفة.

ويمكن القول أن التنمية الاقتصادية هي تغيير جذري في جميع مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية.

ومنه تتطلب التنمية الاقتصادية مجموعة من الأهداف المنشودة بغية تعيين المستوى المعيشي للأفراد وزيادة الدخل القومي كما يوجد العديد من العقبات التي تحول دون تحقيقها.

الفصل الثالث:

دور الاستقرار السياسي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر

تمهيد:

يلعب الاستقرار السياسي دور مهم في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر ومساهمة التنمية الاقتصادية خلا 2011-2017 على توفر أهم المؤشرات الاقتصادية، فالتنمية الاقتصادية لا تؤتى كلها دون الاستقرار السياسي بطبع السمة الغالبة للحياة السياسية في الدولة.

ومن هذا المنطلق تسعى لبيان دور الانفتاح السياسي والاقتصادي في الدفع بعجلة التنمية إضافة إلى تشجيع الحركية الاقتصادية من خلال تطوير المؤسسات الاقتصادية، بالإضافة إلى توظيف التكنولوجيا الحديثة والعصرية في الجزائر لخدمة البلاد.

الاستقرار السياسي الفاعل الرئيس في حدوث التنمية الاقتصادية إلا أن هناك صعوبات تعرقل عملية النمو الاقتصادي وعلى هذا الأساس تم تقسيم الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: مؤشرات التنمية الاقتصادية في الجزائر ما بين 2011-2017.

المبحث الثاني: الاستقرار السياسي كفاعل رئيسي في التنمية الاقتصادية.

المبحث الأول: مؤشرات التنمية الاقتصادية في الجزائر ما بين 2011-2017.

المطلب الأول: الانفتاح السياسي والاقتصادي:

إن الجزائر لم تحدث جديدا بانفتاحها الديمقراطي بحيث حلول تبني سياسة تقوم على أن الديمقراطية تعني في مفهومها الواسع التداول على السلطة، حكم الشعب لنفسه عن طريق اختيار ممثليهم بصفة شرعية وقانونية، هي الحل الأنجح للمشاكل التي يجب أن تكون ضمن الإصلاح السياسي، وتهدف هذه الإصلاحات في جورها توسيع مهارات الديمقراطية وتعميقها في البلاد والحد من القرار السياسي واحتكار المسؤولية عن طريق أفضل في توزيع المهام وحرية أوسع وأكثر عقلنه للعمل السياسي وهدف إعادة تنظيم المؤسسات السياسية بغرض ضمان تسيير أكثر انسجاما وأكثر فعالية للدولة وهيئاتها، وتزود البلاد بأساليب عديدة لممارسة السلطة ومنها أنماط جديدة لتنظيم العلاقة بين المجتمع السياسي والمجتمع المدني.[1]

ولعل أبرز شروط هذه العملية التحولية التعبيرية تتمثل فيما يلي:[2]

1- ترشيد بناء السلطة.

2- تمايز البنيات والوظائف السياسية.

3- تدعيم القرارات المؤسسية والسياسية للنظام السياسي.

4- سيادة روح المساواة في الحقوق والواجبات وإسغراقها المجتمع بأسره.

ونتيجة الانفتاح السياسي تمثل في عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية.

1 الوناس حمداني، الانتقال الديمقراطي، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، ع.8، ديسمبر 2017، ص. 10.

2 **المرجع نفسه**، ص. 11.

فالتفاوض الاجتماعي بين القوى سببه الانتقال الذي يحدث قبل الإرهاصات التي تتطلب التغيير حتى تصل إلى الدستور الذي يعمل به، فبداية في عملية الانتقال الديمقراطي، فأي مجتمع وصل إلى الديمقراطية يشهد تحولات جديدة وبالتالي فهو ينمو وهذه مرحلة مختلفة عن الانفتاح السياسي.

حيث هذا الأخير قد يجد خلاله تغيير هادف أن يكون هناك تحول مستمر إلى مزيد من الممارسة الديمقراطية،[1] ويقصد بالانفتاح السياسي Political Openness نمو شعور عقلاني لدى نظام حكم الفرد أو القلة بتآكل شرعيته التقليدية أو الثورية بغية تقديم تنازلات سياسية من حيث درجة ضبطها بحرية التعبير والتنظيم، فالانفتاح السياسي يوظف من أجل تحقيق الانتقال إلى نظام حكم ديمقراطي، وهو أسلوب للدولة العاجزة لتقديم نفسها إلى انتقال ديمقراطي.[2]

الإصلاحات السياسية في الجزائر خلال سنة 2011:[3]

وتتمثل في مجموعة الإصلاحات السياسية التي أعلن عنها رئيس الجمهورية في خطابه الشهير بعد الاحتجاجات وذلك أفريل 2011، منها مضمون القانون العضوي المتعلق بالإنتخابات والقانون الحزبي وكذا مضمون قانون تمثيل المرآة في المجالس والمنتخبة وزيادة عن ذلك قانون الإعلام والجمعيات فتضمن التعديل الدستوري 2016.[4]

القانون العضوي المتعلق بالإنتخابات:

1 فاطمة الزهرة قدوش، **الإنتقال الديمقراطي في الجزائر وأثرها على التنمية السياسية 1989-2004**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، منشورة، (جامعة سعيدة: كلية الحقوق والعلوم السياسية 2014-2015)، ص. 07.

2 فاطمة الزهرة قدوش، **المرجع نفسه**، ص. 7،8.

3 حنان يحياوي، **التحولات السياسية في الدول العربية وتأثيرها على الإصلاح السياسي في الجزائر 2011-2016**، مذكرة ضمن متطلبات شهادة الماستر في العلوم السياسية، منشور، (جامعة الجلفة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2016-2017)، ص. 58،59.

4 المكان نفسه.

يؤطر العملية الانتخابية جوهرا أي نظام ديمقراطي يرمي إلى قواعد القانون الانتخابي إلى تحقيق انتخابات تعددية نزيهة وشفافة، فعقبة تجربة عدة أنماط انتخابية من الضروري تقسيم هذه التجربة وتبني النمط الانتخابي الذي يتماشى مع واقع المجتمع الجزائر وظروف البلاد السياسية والاقتصادية.

وفي يناير 12-2012 القانون العضوي رقم 12-01 المتعلق بالنظام الانتخابي حيث يحل هذا القانون محل القانون الانتخابي القديم، وقد تضمن القانون الجديد العديد من النقاط الهامة التي تخص النظام الانتخابي في الجزائر ومن أهمها:

- استحداث اللجنة الوطنية لمراقبة الانتخابات وهي لجنة مستقلة تتشكل من ممثلي الأحزاب السياسي المشاركة في الانتخابات تم إنشاءها للإشراف على الانتخابات تتشكل من قضاة يعينهم رئيس الجمهورية ويتم وضعها بمناسبة كل إقتراع، زيادة عن أحكام تتعلق بسير الحملة الانتخابية ورفع عدد نواب الغرفة السفلى للبرلمان من 379 مقعد إلى 462 مقعد، وتمكين الشباب من الدخول في المنافسة الانتخابية على مستوى المجالس كافة.

- استعمال صنادق شفافة في العملية الانتخابية.

- ضمان الشفافية والسلامة للإنتخابات من خلال المراقبة.

- يشترط في المترشح للمجلس الشعبي البلدي أو الولائي أن يكون بالغا 23 سنة على الأقل يوم الاقتراع ذلك حسب المادة 78 الفقرة الثانية.

- خطر إستخدام أماكن العيادة، المؤسسات والإدارات العمومية لأغراض الدعاية الانتخابية.

-**القانون الحزبي الجديد:** صدر في يناير 2012 وقد تضمن وجوب تسليم وزارة الداخلية وصل إيداع تصريح لتأسيس حزب سياسي بعد تحقق الحضوري من وثائق الملف ويخضع تأسيس الحزب السياسي إلى تصريح لتأسيس الحزب السياسي في شكل ملف يودعه أعضاءه المؤسسون لدى الوزير المكلف بالداخلي.

- تسليم إعتماد الحزب السياسي بعد التأكد من إستفاء شروط المطابقة لأحكام هذا القانون العضوي للمادة 16.

مضمون قانون تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة:[1]

أشار القانون رقم 12-3 من القانون العضوي التي تنص في المادة الثانية على أنه يجب أن لا يقل عدد النساء في كل قائمة ترشيحات حرة أو مقدمة من حزب أو عدة أحزاب سياسية عن النسب المحددة أدناه بحسب المقاعد المتنافس عليها.

1)- إنتخابات المجلس الشعبي البلدي:

- 20% عندما يكون عدد المقاعد يساوي أربعة مقاعد.
- 30% عندما يكون عدد المقاعد يساوي أو يفوق 5 مقاعد.
- 40% عندما يكون عدد المقاعد يساوي أو يفوق 14 مقعدا.
- 40% عندما يكون عدد المقاعد يساوي أو يفوق 32 مقعدا.

2)- إنتخابات المجالس الولائية:

- 30% عندما يكون عدد المقاعد 35-47 مقعدا.
- 35% عندما يكن عدد المقاعد 51-55 مقعدا.

انتخابات المجلس الشعبي البلدي:

- 30% في المجالس الشعبية البلدية الموجودة بمقرات الدوائر والبلديات التي يزيد عدد سكانها عن 20.000 ألف، اما المادة 03 الثالثة فتنص على أن توزع المقاعد بين القوائم بحسب عدد الأصوات التي تحصل عليها كل قائمة، وتخصص النسب المحددة في المادة الثانية وجود للمرشحات حسب ترتيب أسمائهن في القوائم الفائزة.

[1] يحياوي، **مرجع سابق**، ص. 60-64.

مضمون قانون الإعلام والجمعيات: وفي هذا المعنى قال رئيس الجمهورية في خطابه 18 أفريل 2011 كما تنعكس التعددية كذلك في حرية التعبير التي هي واقع يشهد عليه تنوع وسائلنا الإعلامية وجرأة نبرتها وأنه لا جدير بنا أن نعتز بإنتمائنا إلى بلد تشكل فيه الصحافة واقعا ملموسا، بلد خالي من أي سجين رأي أو معتقل سياسي، إن هذا المكسب لافت ينبغي ضمه دوما لكي يظل مكسبا دائما.

– وبهدف هذا القانون العضوي إلى تحديد المبادئ والقواعد التي تحكم ممارسة، الحق في الاعلام وحرية الصحافة، وقد صدر فيه 133 مادة وحرر في 18 صفر عام 1433 الموافق لـ 12 يناير 2012.

ويقصد بأنشطة الإعلام في مفهوم هذا القانون العضوي كل نشر أو بث لواقع أحداث أو رسائل أو أراء أو أفكار أو معارف، عبر أي وسيلة مكتوبة أو مسموعة أو متلفزة أو إلكترونية تكون موجهة للجمهور أو الفئة منها المادة 3.[1]

التعديل الدستوري الجديد 2016:[2] مع تصاعد الاحتجاجات الشعبية في الشارع الجزائري بداية سنة 2011 ،ألقى رئيس الجمهورية السيد: عبد العزيز بوتفليقة خطابا موجها للشعب في 15 أفريل من نفس السنة وأعلن فيه عن عزمه على القيام بمجموعة من الإصلاحات السياسية على رأسها التعديل الدستوري يندرج في إطار مواصلة مسار الإصلاحات ويهدف إلى ملائمة القانون الأسمى للبلاد ومع المتطلبات الدستورية والسياسية، حيث قام رئيس الجمهورية بتشكيل لجنة خاصة في ماي 2011 يترأسها عبدالقادر بن صالح رئيس مجلس الأمة، لإجراء مشاورات مختلف التيارات السياسية والمدنية مقترحاتها لعملية الإصلاح السياسي لكن بالرغم من ملف تعديل الدستور في وضع مجمد إلى غاية 2013، حيث تم إنشاء لجنة قانونية تتولى مهمة إعداد ورقة لتعديل الدستور على ضوء مسودة من حكومة عبدالمالك سلال، وقدمت اللجنة القانونية ورقتها للتعديل في صيف 2013 ليعود الملف لحالة الجمود من جديد قبل إقتراب موعد الانتخابات الرئاسية 2014.

1 يحياوي، **مرجع سابق**، ص. 64،65.

2 **المرجع نفسه**، ص. 67،68.

وعليه أعلن الرئيس بوتفليقة أثر اجتماع لمجلس الوزراء يوم 7 ماي 2014 سيتم الإعلان عن إقترحات تعديل التي خلصت إليها اللجنة لمناقشة مقترحاتها، وقد تم تكليف أحمد أويحي مدير ديوان رئيس الجمهورية بالإشراف على إدارة كامل عملية المشاورات.

لكن مسار التعديل شهد جذبا بين السلطة والقوى المعارضة، مما أدى إلى تأخير صدور التعديل الدستوري وتجسيده الفعلي.

وفي هذا السياق جاءت الإصلاحات الدستورية التي كان يعد بها الرئيس منذ سنوات الموافقة عليه بالأغلبية البرلمانة في 7 ماي 2016 وقد تميز الدستور الجديد أو دستور الإنتقال إلى الدولة المدنية بإدخال العديد من التعديلات خاصة ما تعلق الأمر بديباجة الدستور التي عرفت بالإضافة إلى قفرات جديدة تخص المصالحة الوطنية وتكريس خيارات الشعب الجزائري، المادة 74 مادة من مجموع 182 التي يتضمنها دستور 1996 وأهم ما جاء في الدستور الجديد هو الإعتراف باللغة الأمازيغية كلغة وطنية ورسمية، المادة 4 بعدما كان الدستور يعترف بلغة واحدة رسمية غير أن الدستور لم يغير شيء في نظام الحكم.[1]

الإنفتاح الإقتصادي:

يتمثل من خلال هياكل الدعم المالي في تحسين أساليب تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للجزائر.

الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، فهي تهدف لتشجيع خلق نشاطات من طرف الشباب أصحاب المبادرات وإدماجهم في آليات السوق وتشجيع كل الأشكال والإجراءات الرامية إلى ترقية الشباب.

الجدول رقم (01): يمثل تطور عدد مناصب الشغل المستحدثة من قبل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر خلال الفترة الممتدة من خلال 2011-2017:

السنة	عدد المناصب	الذكور	الإناث

1 يحياوي، **مرجع سابق**، ص. 69،70.

2011	141417	23294	58317
2012	219641	58829	87598
2013	166053	39398	71304
2014	176315	41380	76163
2015	126152	28380	55863
2016	32045	8948	12415
2017	24294	4350	11846
المجموع	**801513**	**300418**	**501095**

المصدر: على دحمان محمد، عبد السلام غيلاني، سياسة الدولة في ترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين الواقع المأمول "دراسة حالة تيموشنت"، **مجلة نماء للإقتصاد والتجارة**، ع 3، (جوان 2018)، ص: 131.

نلاحظ من خلال الجدول أن عدد المناصب مرتفعة خلال سنة 2011 إلى غاية 2017 إرتفعت بالنسبة للإناث مقارنة بالذكور.

تقييم دور الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC:

من حيث المشاريع الإستثمارية:

فالشكل رقم (01): يبين عدد المشاريع الممولة من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة:

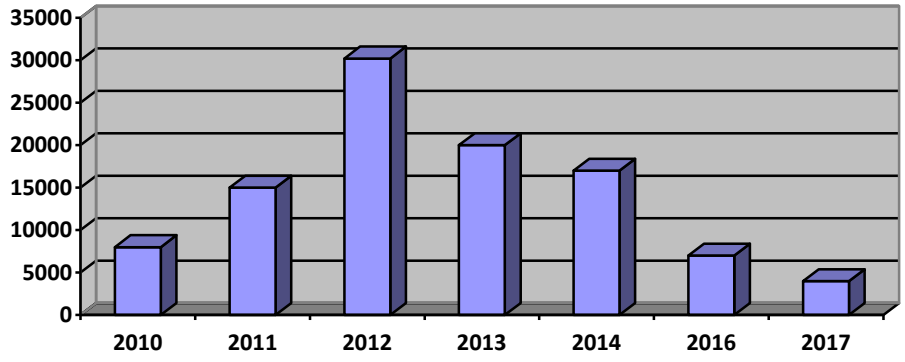

المصدر: على دحمان محمد، عبد السلام غيلاني، **مرجع سابق**، ص. 134.

ألاحظ من خلال الجهاز تطور معتبر في عدد المشاريع خاصة خلال الفترة الممتدة من: 2012-2017 وإرتفاعها تدريجيا خلال فترة 2011، وإرتفاعها بعدد كبير في فترة 2012 بلغت أكثر من 30.000، قم إنخفض إلى غاية فترة 2016 إلى غاية 2017 شهد تدهورا كبيرا.

الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار ANDI:

تلعب دور فعال في دعم إستثمار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك نتيجة محصلة للصلاحيات الواسعة التي منحت لإستثناء إتخاذ القرارات الفردية في مجال توزيع العقار (الصناعي) وشهدت المشاريع المصرح بها من طرف الوكالة زيادة بمعدلات متزايدة خاصة خلال الفترة الممتدة من 2011 إلى 2016 والجدول التالي يبين ذلك:[1]

1 دحمان محمد، غيلان، **مرجع سابق**، ص. 136.

الشكل رقم (02): يمثل تطور عدد الإستثمارات المنجزة من طرف الوكالة الوطنية لدعم الإستثمار:

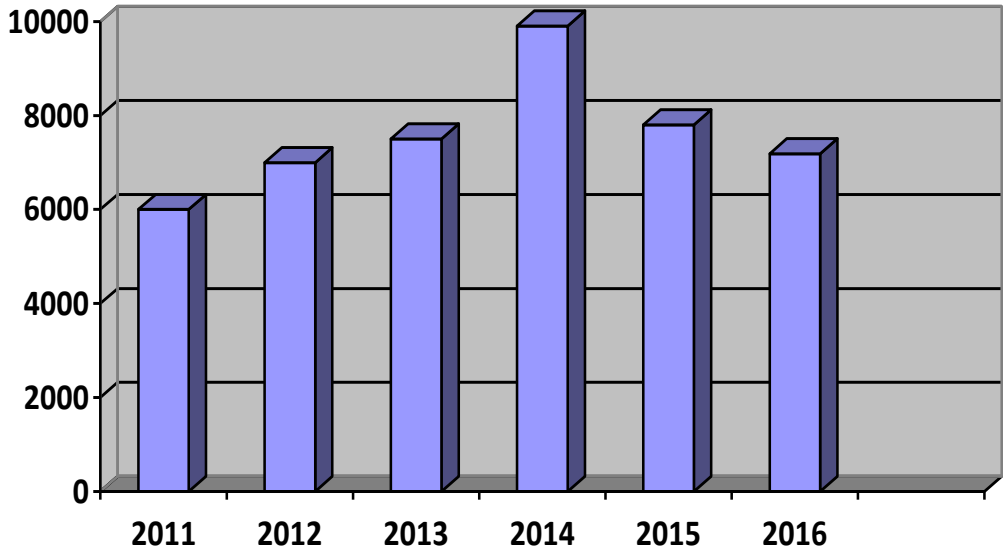

المصدر: على دحمان محمد، عبد السلام غيلاني، **مرجع سابق**، ص. 134.

من خلال الشكل يتضح لنا الإنخفاض العددي في عدد المشاريع المنجزة من قبل الوكالة لتطوير الإستثمار بإعتبار أن المشاريع قد إنخفضت من 9903 مشروع لسنة 2014 إلى 7185 مشروع سنة 2016 أي نسبة إنخفاض 27.44% وهي نسبة معتبرة.

الجدول رقم (03): يمثل الإستثمارات المنجزة من طرف الوكالة الوطنية لدعم الإستثمار حسب طبيعة القطاع (2013):

	عدد المشاريع المصرح بها		تكلفة الإستثمار		مساهمة التشغيل	
القطاع الخاص	5987	98.48	830282	48.38	119339	80.12
القطاه العام		1.46	622004	36.24	21206	14.24
القطاع المختلف	4	0.05	263850	15.37	8398	5.64

المصدر: على دحمان محمد، عبد السلام غيلاني، **مرجع سابق**، ص. 134.

بالنسبة للتوزيع الإستثمارات المنجزة من طرف الوكالة حسب طبيعة النشاط فقد لاحظنا أن توجهات الوكالة قد كانت منصبة نحو دفع عجلة التنمية بقطاع النقل والأشغال العمومية وذلك بإعتبار أن:[1]

بالنسبة لقطاع النقل: فقد خصصنا له أكثر من 50% من حجم المشاريع المنجزة من طرف الوكالة بتكلفة إجمالية قاربت 174327 مليون دج.

أما بالنسبة لقطاع الأشغال العمومية: أي إستفادة بنسبة 19% من حجم المشاريع التي تدعمها الوكالة بتكلفة مالية قدرت بـ: 191646 مليون دج.

أما فيما يخص قطاع الصناعة: فخصته من إجمالها المشاريع التي تدعمها الوكالة لا تتعدى نسبة 15% بتكلفة إجمالية قدرت بـ 1116955 مليون دج كأعلى حد سنة 2016.

أما فيما يخص القطاعات الأخرى: فحصتها كانت ضئيلة تراوحت ما بين 1% و12%.

المطلب الثاني: تشجيع الحركية الاقتصادية:

من خلال البرامج المطروحة، كبرنامج الإنعاش خلال 2010-2014 وهي برامج تسعى إلى دعم النمو خارج الميزانية، أما المستوى الخارجي فإن الجزائر ترتبط بإستراتيجية التعاون مع البنك الدولي في هذا المجال تركز حاليا على ثلاث مجالات وهي تحقيق إستقرار مالي من خلال تدابير جديدة لعائدات النفط، وتحسين مناخ الأعمال والاستثمار ومشاركة القطاع الخاص، وتحسين إستفادة الكل من الخدمات بما يمكن من مشاركة إقتصاد السوق:[2]

- تأهيل اليد العاملة وتطويرها.

1 دحمان محمد، غيلان، **مرجع سابق**، ص. 136.

2 دليلة طالب، أثر الإنفتاح التجاري على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر، 1980-2013، **المجلة الأردنية للعلوم الإقتصادية**، م3. ع2، (2016)، ص. 103.

- إعادة هياكل المؤسسات الاقتصادية.

- تطوير معدل نمو الإنتاج الصناعي.

- التخفيض القطاعي لإعتمادات برامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014.

- تخفيض الاستقرار المالي وتخفيض حدة التضخم.

- النهوض بمجموعة من الإجراءات والسياسيات.

- تحسين الإمكانات البشرية والمادية المتاحة في الوسط الاجتماعي.

المطلب الثالث: توظيف التكنولوجيا:

تعتبر التكنولوجيا وسيلة مهمة مباشرة في سرعة إنتشار المعلومات وإختراقها لمختلف مجالات الحياة.

مفهوم تكنولوجيا المعلومات والإتصال: تعرف على أنها استعمال التكنولوجيا المبدئية للقيام بجمع ومعالجة وتخزين إسترجاع وإتصال المعلومات سواء في شكل معطيات رقمية، نص، صوت أو صورة.[1]

مجالات تطبيق تكنولوجيا المعلومات والإتصال:[2]

1)- تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصال في مجال التسيير: ومثال عن ذلك الحاسوب الذي إحتل مكانة هامة في الإدارة وتوسعت مجالات إستعماله خاصة لتسيير العمليات الروتينية، مثل تسيير أجور العمال، المحاسبة، تسيير المخزنات...الخ.

1 ياسع ياسمينة، **دراسة إقتصادية قياسية لأثر تكنولوجيا المعلومات والإتصال على الأداء الاقتصادي للمنظمة، دراسة حالة شركة القطم الممتص (Socothyd)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، منشورة، (جامعة بومرداس، كلية العلوم الاقتصادية والتجاري، 2010-2011)، ص. 34.

2 **المرجع نفسه**، ص. 37-39.

2)- تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصال في مجال الصناعة: ومنها الذكاء الاصطناعي لتقنيات جديدة وكميات هائلة من المخزن.

3)- تطبيقات تكنولوجيا المعلومات في قطاع المال والاقتصاد: ويمكن توضيح أهم هذه التطبيقات في الجدول الآتي:

الجدول رقم (01): يمثل تطبيقات تكنولوجيا المعلومات في قطاع المال والاقتصاد والهدف منها:

تطبيقات تكنولوجيا المعلومات	الهدف منها
اتمتة أعمال البنوك	تحسين الخدمة، سرعة الضبط للحسابات، مساندة الرقابة المالية على البنوك.
تحويل الأموال إلكترونيا	سرعة الخدمة، تقليل العمل الورقي للعمليات بين البنوك.
إقامة النماذج الاقتصادية	تحليل أداء الخدمة النظم الاقتصادية وتقييم الاستراتيجيات.
إدارة الاستثمارات	تنظيم عائد الاستثمارات وتحليل المخاطر.
تنظيم معلومات أسواق الأوراق المالية	بث المعلومات للمتعاملين، إستخراج إحصائيات، السلاسل الزمنية لتغيير أسعار الأسهم والسندات والمؤثرات الاقتصادية الأخرى.
التصميم بمساعدة الكمبيوتر	سرعة التعديل ونقد تجارب التصميم وتوفير جهدها بعد التصميم من خلال قيام النظام الآلي بتحديد قوائم المكونات والمواد الداخلة فيه.

المصدر: ياسح، **مرجع سابق**، ص: 39.

تطبيقات تكنولوجيا المعلومات في مجال التعليم والتدريب: يمكن توضيح أهم هذه التطبيقات في الجدول (02):

الجدول رقم (02): يمثل تطبيقات تكنولوجيا المعلومات في مجال التعليم والتدريب والهدف منها:

تطبيقات تكنولوجيا	الهدف منها

المعلومات	
تظم التدريب من خلال المحاكاة الفضاء والطيارين على قيادة المركبات	تقليل التكاليف والخطر.
برمجيات مساندة التعليم والتعلم	زيادة إنتاجية المعلم والطالب في مواجهة تضخم المادة التعليمية وتعقدها.
تظم المعلومات التربوية	صياغة ووضع السياسات التربوية والتخطيط التربوي وجهود البحوث والتنظير في مجال التعليم.

المصدر: ياسح، **مرجع سابق**، ص: 40.

واقع إستخدام تكنولوجيا المعلومات في الجزائر:[1]

1)- بعض إنجازات الجزائر ومبادراتها للإندماج في مجتمع المعلومات:

سعت الجزائر مثلها مثل الدول العربية لمحاولة تقليص الهوة في مجال التكنولوجيا الحديثة بينها وبين الدول المتقدمة من خلال تعبئة الجهود الفردية والجماعية تتمثل في ثلاث مستويات وهي:

- وضع الإطارات القانونية الملائمة، وتنمية الطاقات البشرية والمادية، وتطوير المحتوى الإلكتروني فهي تمس مجالات متعددة.

- توفير إمكانية الإتصال إلى أكبر شريحة في المجتمع، وهي الإختيار الذي قامت به الشركة الوطنية سونلغاز بربط مركز بثانوية عمر راسم، وذلك بإستخدام تكنولوجيا الأنترنت بواسطة الكهرباء.

2)- ضعف القابلية الرقمية في الجزائر:

بالرغم من الجزائر تحرير قطاع الاتصالات بشكل كبير إلا أن الوضع الحالي خاصة بالنسبة لشبكة الانترنت ما يزال ضعيفا مقارنة بدول الجوار.

1 ياسع، **مرجع سابق**، ص.141-146.

وإذا كان استعمال الانترنت يتعمم أكثر فأكثر في الجزائر فأثاره على القيمة الاقتصادية من الناتج المحلي الخام.

وبالرغم من الجهود المبذولة تبين أن الجزائر متأخرة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال تبقى.

الإندماج في الاقتصاد المصرفي... الجزائري في المراتب الأخيرة:

إن إقتصاد المعرفة هو الاقتصاد الذي يلعب فيه نشوء دور استثمار المعرفة دورا في خلق الثورة، والعديد من الاقتصاديين يربطون اقتصاد المعرفة بالصناعات التكلنولوجية مثل: خدمات الاتصالات والخدمات المالية.

يوضح التقرير السنوي مقدم من طرف المنتدى الاقتصادي العالمي حول تكونولوجيا المعلومات والاتصال ترتيب الجزائر فيما يخص المؤشرات الداعمة لإندماج الجزائر في اقتصاد المعرفة من أصل 146 دولة شملهم هذا التقرير:[1]

الجدول رقم (04): المؤشرات الداعمة لإندماج الجزائر في اقتصاد المعرفة خلال الفترة 2014-2016.

السنة	2014		2015		2016	
المؤشر	الرتبة	القيمة	الرتبة	القيمة	الرتبة	القيمة
البيئة القانونية والسياسية	140	2.6	127	2.9	123	3.0
بيئة الأعمال والإبتكار	145	2.9	136	3.1	133	3.2
المهارات	102	4.0	94	4.4	89	4.6
النسبة التحتية	127	2.4	83	3.7	80	3.9

1 بن صالح، طلحي، **مرجع سابق**، ص. 64.

المصدر: كريمة بن صالح، فاطمة الزهراء طلحي، "إستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال والاهتمام بالكفاءات البشرية كمدخل لعصرنة البنوك الجزائرية في ظل الاقتصاد المعرفي"، **مجلة نمار للإقتصاد والتجارة**، ع3، (جوان 2018)، ص: 64.

وقد احتلت الجزائر المرتبة 96 من أصل 131 دولة في مؤشر المعرفة العالمي الذي تم الإعلان عن نتائجه خلال فعاليات قمة المعرفة 2017 والذي أطلقته مؤسسة محمد بن راشد المكتوم للمعرفة، للتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإمائي، ضمن مشروع المعرفة العربي، لتكون بذلك في آخر ترتيب الدول، ويستند المؤشر على مؤشرات قطاعية تتمثل في التعليم قبل الجامعي، التعليم التقني والتدريب المهني، التعليم العالي والبحث والتطوير والابتكار، تكنولوجيا المعلومات والاقتصاد إضافة إلى مؤشر البيئات التمكنية.

الجدول رقم (02): بعض المؤشرات الداعة لإندماج الجزائر في اقتصاد المعرفة خلال 2017:

المؤشر	الرتبة
التعليم التقني والتدريب المهني	123
البيئة التمكنية	114
البحث والتطوير والابتكار	55

المصدر: بن صالح، طلحي، **مرجع سابق**، ص.64.

من خلال الجدولين نلاحظ تطور في المؤشرات الداعمة لإندماج الجزائر في اقتصاد المعرفة حيث تقدم سنة مقارنة بالسنتين السابقتين 2014-2015، كما يوجد تطور في مؤشر البحث والتطوير والابتكار خلال سنة 2017 هذا ما يدل على قيام الدولة الجزائرية ببذل عديد من الجهود لمواكبة التغيرات المتسارعة للتكنولوجيا الرقمية لتحسين الخدمة العمومية وسعيها للتحول إلى اقتصاد المعرفة من خلال تبني تكنولوجيا المعلومات والاتصال في مختلف القطاعات وبالرغم من ذلك فلا تزال الجزائر تحتل مراتب متأخرة في ترتيب الدول في ظل المتغيرات التي اجتاحت البيئة المالية الدولية إقليميا وعالميا أصبح لزاما على البنوك

الجزائرية زيادة عنايتها بجودة ما تقدمة من خدمات، فالانتقال إلى عصر المعلوماتية يعني ضرورة تكييف البنوك الجزائرية مع تغيرات وتطورات المحيط، إتخاذ عدة إجراءات تعتمد أساسا على:[1]

- مواكبة أحدث التطورات التكنولوجية في العمل البنكي.

- تنويع الخدمات المصرفية.

- الإرتقاء بالعنصر البشري.

- تطوير التسويق البنكي.

- ضرورة تفعيل دور الدولة والبنك المركزي لتطوير أداء الجهاز البنكي الجزائري.[2]

المبحث الثاني: الاستقرار السياسي كفاعل رئيسي في التنمية الاقتصادية:

فالاستقرار السياسي يلعب دور مهم في تشجيع وتنشيط الحركية الاقتصادية وينعكس إيجابا لها.

المطلب الأول: قانون الوئام المدني والمصالحة الوطنية:

يتكون نص قانون الوئام المدني من (43) مادة موزعة على ستة فصول، يتضمن الفصل الأول الأحكام العامة مكونا من مادتين، والفصل الثاني يتناول النوع الأول من التدابير التي أقرها القانون وهو: (تدابير الإعفاء من المتابعات) ويتكون من ثلاث مواد ،أما الفصل الثالث فيعالج النوع الثاني من التدابير وهو المتعلق بـ: (تدابير الوضع الراهن الإرجاء) ويتكون من (21) مادة، في حين الفصل الرابع يشرح تدابير تخفيف العقوبات ويتكون من ثلاث مواد، أما الفصل الخامس فيشرح كيفيات الاستفادة من أحكام هذا القانون وتركيبته لجان الإرجاء، والفصل السادس والأخير معنون بـ: (أحكام خاصة) يتحدث عن كيفيات استفادة بعض الفئات من القانون.[3]

1 بن صالح، فاطمة الزهراء طلحي، **مرجع سابق**، ص. 64،65.

2 **المرجع نفسه**، ص.65.

3 بتة، **مرجع سابق**، ص.39.

وقد استهدف قانون الوئام المدني عدد من الأهداف، ففي خطاب ألقاه الرئيس بوتفليقة في ظل حملة التعبوية للوئام المدني قال: الوئام المدني شرط عين لاستفادة السلم واستتباب الاستقرار واستئناف التنمية في صالح الغالبية العظمى من الشعب ذلك للأمة من دون سلم ومن دون أمن واستقرار لا سبيل إلى خوض أية نتيجة ومن أبرز أهداف قانون الوئام المدني نذكر:

1)- الأهداف الداخلية:

- إنهاء نار الفتنة من خلال إيقاف نزيف الدم وحقن دماء الجزائريين.
- توفير أجواء الأمن والطمأنينة والاستقرار في نفوس الجزائريين بعد سنوات من الرعب الحقيقي.
- المساهمة في ترسيخ ثقافة التفاوت والتسامح والاحترام والتبادل وتقبل الرأي الآخر.
- إعادة الاستقرار السياسي للنظام الجزائري ومؤسساته من خلال وضع حد للعنف الهمجي.
- الإسهام في معالجة الأزمة السياسية من خلال توفير الجهود نحو تحقيق المصالحة الشاملة.

2)- الأهداف الخارجية:[1]

- تحسين صورة الجزائريين دوليا والتي تعرضت تعرضا كبيرا جراء العشرية السوداء.
- استعادة مكانة الجزائر على كافة الأصعدة الدولية والإقليمية والجهوية.
- فك الحصار الدولي في مجال بيع السلاح للجيش الجزائري.
- توفير الشروط الأمنية اللازمة لجلب الاستثمار الأجنبي.

مضمون قانون الوئام المدني:

1 بتة، **مرجع سابق**، ص. 39.

كان الهدف من هذا القانون هو تأسيس تدابير خاصة بغية توفير حلول ملائمة للأشخاص المتورطين في أعمال الإرهاب أو التخريب والذين عبروا عن إرادتهم بكل وعي في التوقف عن نشاطاتهم الإجرامية ولقد ارتكز هذا القانون على أربعة محاور هي:

- التمسك بالدستور وتنفيذ القوانين.

- إحقاق حق الضحايا والعنف والتكفل بهم.

- الحرمان إزاء المؤسسات وجميع المواطنين لم دور في إنقاذ الجزائر.

- فسح المجال لعودة كل من ظل بم طريق لسبب أو آخر.[1]

ولقد رحبت أغلبية الأحزاب بهذا القانون اعتبرته مبادرة شجاعة فساند حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية هذا القانون، كما أدى زعماء الجبهة الإسلامية للإنقاذ رغبتهم في مساندة اتفاق السلام شرط أن تفرج الحكومة عن السجناء وتدفع تعويضات لعائلات القتلى.

وأيدت أيضا مجموعات منظمات المجتمع المدني هذا المشروع كونه ساهم في الحفاض على الوحدة الوطنية، أما بخصوص معارضي هذا القانون فقد كانوا يمثلوا القلة وبالنسبة للأحزاب رفض كل من جبهة القوى الاشتراكية والجبهة الديمقراطية الاجتماعية هذا القانون.[2]

لقد حقق هذا القانون الاستقرار السياسي حتى وإن كان نسبيا إلى تحسن الأوضاع الأمنية.

إلا أنه هناك مجموعة من الإخفاقات أبرزها إخلاق قضية المفقودين والمختطفين وعدم القضاء على جذور الإرهاب الأمر الذي إستدعى انتهاج آلية أخرى وقي قانون المصالحة الوطنية.

قانون المصالحة الوطنية:

1 خالدية عامر، هوارية شيخي، **أثر التعديلات الدستورية على التنحية السياسية في الجزائر دراسة التعديل الدستوري لسنة 2016**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية منشورة، (جامعة سعيدة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2016-2017)، ص. 65.

2 عامر، شيخي، **المرجع السابق**، ص. 65،66.

تبنى الرئيس بوتفليقة بعد الفراغ من مشروع الوئام المدني مشروع المصالحة الوطنية مع أطراف الأزمة، يقوم على عفو عام عن الجماعات الإسلامية المسلحة مقابل تعهدها بنبذ العنف والإرهاب وإلقاء السلاح، وذلك من أجل إيقاف إراقة الدماء وإرساء السلم وإبطال املاحقات القضائية للذين أوقفوا الأنشطة المسلحة وسلموا أنفسهم للسلطات من 13 يناير 2000، شرط أن لا يكونوا قد إرتكبوا الجرائم قتل جماعي أو عمليات تفجيرية في الأماكن العامة.

وتم وضع الإستفتاء الشعبي في 02 سبتمبر 2005، وتم التصويت بالموافقة بنسبة 98% ولقد أيد هذا المشروع معظم الأحزاب السياسية في حين عارضته بعض جمعيات عائلات المفقودين، ولقد تضمن المشروع حق المسلمين الذين سلموا أنفسهم في إدماجهم في عالم الشغل أو تعويضهم من قبل الدولة وهذا ما نصت عليه المادة 25 من الأمر 06-01 وذلك لإدماجهم في المجتمع.[1]

فالمصالحة الوطنية هي أسلوبا مرغوبا لتسوية الصراعات والتوترات الداخلية بالطرق السلمية بدلا من مسلك الراديكالية والعنفية التي طغت في الحقب السابقة، ومسلماتها تستدعي حالة العلاقة السلمية في المجتمع، حيث بأن الجميع ضمن إطار من العيش المشترك في كنف الحرية والكرامة وهو مخطط رهين بتأسيس مجتمع جديد وقواعد وكذا إصلاح المؤسسات الاجتماعية القائمة مثل: المؤسسات القضائية والسياسية والتربوية والإعلامية وغيرها.

لأن شعور الفرد بتغير محيطه الاجتماعي والمؤسسي والرمزي يؤثر في دائرة سلوكه لتكتمل حلقة التغيير الاجتماعي.[2]

المطلب الثاني: الإنعاش الاقتصادي:

للإنعاش الاقتصادي الوطني، سطرت السلطات العمومية للبلاد البرامج التالية:

1)- برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014):

1 **المرجع نفسه**، ص. 66.

2 الطاهر سعود، "المصالحة الوطنية في الجزائر: التجربة والمكاسب"، **مجلة سياسات عربية**، ع34، (سبتمبر 2018)، ص. 43-54.

دخل حيز التنفيذ بالمصادقة على قانون المالية لسنة 2011 وخصص له مبلغ مالي ضخم قدر بـ: 212234 مليار دج، إستهدفت الحكومة من خلال هذا البرنامج استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق بالمياه بمبلغ 9700 مليار دج، وإطلاق مشاريع جديدة بمبلغ قدره 11534 مليار دج، تهدف إلى تحسين الظروف المعيشية والتخفيف من البطالة.[1]

ومن بين أهداف البرنامج دفعة قطاع الأشغال العمومية، تحسين التزود بالمياه الصالحة للشرب، ودعم الجماعات المحلية والأمن والحماية المدنية، القضاء على مشكل السكن، وتحسين المستوى الصحي والنهوض بالبحث العلمي والتكنولوجيا الجديدة للإعلام والإتصال.

وفيما يلي توزيع الإعتمادات المالية المخصصة لهذا البرنامج.

الجدول رقم (05): يمثل التخصيص القطاع لإعتمادات برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014:[2]

القطاعات	المبالغ	النسب
التنمية البشرية	10122	%49.59
مواصلة المنشآت القاعدية	6448	%31.59

1 جميلة قنادزة، الشراكة العمومية الخاصة والتنمية لاقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه منشورة، (جامعة تلمسان: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2017-2018)، ص. 145،146.

2 قنادزة، **مرجع سابق**، ص. 145،146.

تحسين الخدمة العمومية	1666	%8.16
التنمية الاقتصادية	1566	%7.68
مكافحة البطالة	360	%1.76
البحث العلمي والتكنولوجيا الجديدة للاتصال	250	%1.22
المجموع	**20412**	**%100**

المصدر: قنادزة، **مرجع سابق**، ص: 146.

نلاحظ من خلال الجدول أن البرنامج خصص الأولوية للتنمية البشرية بنصف قيمة البرنامج، فتعد الجزائر الركيزة الأساسية لما حققته في مجال التنمية البشرية وتطور إقتصادي هائل، أو زيادة عن ذلك قدم البرنامج لقطاعات المنشآت الأساسية أهمية بالغة، حيث قدرت بنسبة 31.59% لتشجيع الاستثمار وتحفيز النمو، أما بقية المجالات الأخرى تبقى متفاوتة من تحسين الخدمة العمومية 8.16% إلى نسبة البحث العلمي والتكنولوجيا الجديدة كانت ضئيلة جدا وقدرت بـ 1.22%.

2)- المخطط الخماسي (2015-2019):

إن المخطط الخماسي للتنمية 2015-2019 رصدت له الدولة نحو 262 مليار دولا، وهو يضمن رؤى استشرافية إلى غاية سنة 2019 مع نسبة نمو تقدر بـ 7%، وهذا المخطط سيواصل الاستثمارات العمومية خاصة في مجال البنية التحتية والتي غالبا ما تستفيد منها الشركات الأجنبية لقدرتها الاستيعابية الكبيرة، مع الأخذ بعين الاعتبار جميع فرضيات تقلبات أسعار النفط بالأسواق العالمية وسيتم استعمال كافة البرامج والمشاريع المسطرة في المخططات التنموية السابقة (2005-2009-2010-2014) ومن أهداف المخطط مضاعفة حجم إنتاج الحبوب في قطاع الفلاحة والتنمية الريفية قبل نهاية المخطط.[1]

وقد أكد الوزير الأول عبد المالك سلال إلى ضرورة ألا يقتصر تطوير الاقتصاد الوطني على قطاع المحروقات مشيرا إلى دور المؤسسات في بناء اقتصادي قوي خالق للثروة مما يعود بالفائدة على جميع المواطنين.

1 قنادزة، **مرجع سابق**، ص. 147،148.

كما أكد نائب رئيس المجلس الوطني الاقتصادي الاجتماعي مصطفى مقيدش أن إقامة اقتصاد متنوع وتنافسي مرهون بدفع الصناعة الوطنية من أجل وضع حد لفتح الباب على مصراعيه للواردات. ولكن إنخفاض أسعار المحروقات سيؤثر حتما على تمويل البرامج الاستثمارية العامة في المخطط الخماسي للتنمية 2015-2019 فسيكون هناك عجز في تنفيذ المخطط تحت ضغط عجز الميزانية العامة، حيث يتطلب تنفيذ البرنامج معدل 55.2 مليار دولار سنويا لمدة خمس سنوات وهذا يستحيل في ظل أسعار النفط المالية، فهل سيكفل صندوق ضبط الايرادات في تمويل المخطط وتوفير رؤوس الأموال اللازمة لدفع النمو إلى 7% نهاية 2019.[1]

المطلب الثالث: الصعوبات والعوائق:

تتمثل هذه العوائق في مؤشرات التنمية الاقتصادية بالرغم من حدوث استقرار سياسي ومنها:

1)- المؤشرات السياسية: وتتمثل في:[2]

- وجود العديد من العوائق الدستورية تطيح بالضمانات التي تم إقرارها سابقا، على غرار القيود الكثيرة المفروضة على نشأة الأحزاب السياسية خاصة بعد التعديل الدستوري 1966، واستمرار ارتباط السلطة القضائية بدوائر القمة رغم النص على استقلاليتها في دستور 1989 و1996، وهذا يتناقض ومؤثر الحكم الراشد القائمة على استقلالية القضاء.

- الإبقاء على هيمنة السلطة التنفيذية على السلطات الأخرى، بحيث يتمتع الرئيس بصلاحيات واسعة إذ يرى الباحث الهادي شلبي له إضافة إلى تعيين الرئيس ثلث مناصب عضوية مجلس الأمة تمتد صلاحياته لتشمل الأحزاب السياسية في إطار صفقة سياسية بينها وبين الرئيس الأمر الذي يسلبها لمشروعها الديمقراطي، طبقا هذا ما يتنافى مع مبدأ الفصل بين السلطات.

1 **المرجع نفسه**، ص. 148.

2 عمراني كربوسة، مداخلة بعنوان: الحكم الراشد ومستقبل التنمية المستدامة في الجزائر، جامعة محمد خيضر، بسكر، قسم العلوم السياسية، ص. 8.

– تبعية المجتمع المدني، وعدم استقلاليته، إضافة إلى احتكار الدولة لوسائل الإعلام الثقيلة وعدم فصح المجال لظهور مجتمع مدني مستقل نسبيا عن السلطة العمومية وأحزاب المعارضة السياسية، على أساسها أن متطلبات التنمية تقتضي مسؤولة المجتمع المدني في تلحيم العلاقة بين القمة والقاعدة ومنبر إعلامي حر ومستقل بعيدا عن ضغوطات النخب الحاكمة.

2)– المؤشرات الاقتصادية: وتتمثل في ما يلي:[1]

– تفشي ظاهرة الفساد السياسي وأشكاله فهو نقطة سوداء في القطاع الاقتصادي مازالت أثارة حتى اليوم، ولعل ما يفسر ذلك هو ضعف آلية الرعاية المالية وقلة الإجراءات الردعية والعقابية من جهة، وتعني مظاهر الرشوة والمحسوبية الأمر الذي أدى إلى تصاعد منحنى الإختلاسات في شتى القطاعات الخاصة والعامة من جهة ثانية.

– ضعف وغياب منظومة بنكية مالية قوية وفعالة متوازنة تضمنت تدفق الاستثمارات المحلية والأجنبية، الأمر الذي يعود بالفائدة على مركبة القطاع الاقتصادي ويخفف من مظاهر البطالة التي أصبحت شبح مخيف خاصة للفئة الشابة التي تمثل نسبة 75 بالمئة من الشعب وآثارها السلبية في مختلف المستويات.

– إنتشار ظاهرة العمل المؤقت وغير المهيكل وذلك على حساب العمل الدائم، حيث بلغ عدد العمال المؤقتين أو الموسمين أزيد من مليون و300 ألف عامل في حين يقدر عدد العمال غير المصرح بهم لهيئات الضمان الاجتماعي مليون و500 ألف عامل وفقا لتقري المركزية النقابية كان سببه تفاهم الإضرابات العمالية وكثرة الاحتجاجات الاجتماعية التي بلغت ذروتها في العديد من المناطق على غرار ولايات والشلف وورقلة...، وهذا ما يعتبر ضربا في الصميم لمارات التنمية في البلاد.

– الإعتماد على عائدات النفط، ضعف الإستثمارات خارج المحروقات الذي يمثل نسبة 90 بالمئة مما يجعل الاقتصاد الجزائري ريعيا أحاديا مما قد يدخل اقتصاد البلاد بحيث كل تقلبات السوق البترولية والإنعكاسات المترتبة عن ذلك.

1 كربوسة، **مرجع سابق**، ص. 8،9.

خلاصة الفصل:

نستنتج في هذا الفصل مؤشرات التنمية الاقتصادية في الجزائر 2011-2017 تمثل في الانفتاح السياسي الذي يقوم على الديمقراطية ضمن الإصلاح السياسي وعملية التحول التغييري في بناء السلطة وتدعيم المؤسسات السياسية والممارسات العقلانية المتمثلة في الدستور، أما الانفتاح الاقتصادي فهو تحسين أساليب ودعم المؤسسات الاقتصادية في الجزائر من خلال المشاريع الاستثمارية وتقديم البرامج التنموية كبرنامج الإنعاش الاقتصادي الذي يرتبط بالصناعات التكنولوجية، ولعل الاستقرار السياسي المحور الرئيسي في التنمية الاقتصادية من خلال قانون الوئام المدني والمصالحة الوطنية والمتمثل في مجموعة من الأهداف وعليه هناك صعوبات تواجه هذه المؤشرات منها مؤشرات سياسية واقتصادية.

خاتمة

خاتمة:

من خلال دراسة موضوع الاستقرار السياسي كأساس لتحقيق التنمية الاقتصادية نستخلص النتائج التالية:

1)- الاستقرار السياسي هو مدى استقرار النظام السياسي ومدى قدرته على التعامل مع الأزمات والصراعات بنجاح داخل المجتمع والحفاظ على وظائفه ولكونه وليد تدابير سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية.

2)- يمكن قياس الاستقرار السياسي من خلال التعرف على مدى قدرة النظام السياسي وجعل العلاقة بنيه وبين أفراد الشعب تسير وفق مبادئ وقيم عامة فمعظم الشعوب تسعى لتحقيقه لأنه يوفر لها الجو والبيئة الضرورية بين الأمن والرقي.

3)- الاستقرار السياسي مفهوم قائم على القدرة على التغيير الجذري المنتظم للمؤسسات الاقتصادية والسياسية والعمل على تطويرها وحيازة السلطة الحاكمة على الشرعية السياسية.

4) توجد عوامل داخلية وخارجية تؤثر سلبا على ظاهرة الاستقرار السياسي منها العوامل الداخلية التي تنبع من البيئة الداخلية للنظام السياسي ومنها العوامل الخارجية فهي تؤثر بصور عديدة على التأثير الاقتصادي والاجتماعي والسياسي منها التدخلات الدولية والأجنبية المباشرة في شؤون الدول.

5) يلعب الاستقرار السياسي دور هام في تحقيق النمو الاقتصادي ويعد من الركائز الضرورية للتنمية الاقتصادية.

6)- للتنمية الاقتصادية مؤشرات هامة تتمثل في الانفتاح السياسي والاقتصادي تقوم على جملة من الإصلاحات السياسية والتغيرات وتحسين أساليب الممارسات الاقتصادية.

7)- التنمية الاقتصادية هي التغيير الجذري لجميع مناحي الحياة وتوفير الموارد المادية والبشرية وترشيد الإنتاج الاقتصادي فهي تهدف إلى تحسين نوعية حياة السكان وتسعى إلى توسيع قاعدة الهيكل الإنتاجي.

8)- تشمل التنمية الاقتصادية سياسات متنوعة ترمي إلى تشجيع النمو الاقتصادي وتحقيق الاستقرار من أجل التوزيع العادل للثروة ومجموعة الأهداف التي تقوم على إشباع حاجيات أفراد المجتمع.

خاتمة:

تتطلب التنمية الاقتصادية تغيير شامل على استغلال مواد البشرية استغلال أمثل كما يرتبط الاستقرار بضرورة السياسات الاقتصادية وتبني نماذج تنموية وتحفيزات سياسية.

كثرة إجراءات التغيرات يجعل من رسم سياسات وتنفيذها أمرا بعيدا عن حالة الاستقرار المطلوبة.

9)- لا تزال الجزائر تفتقد إلى إمكانيات ووسائل اقتصادية بالرغم من وجود مؤشرات اقتصادية، سيساهم الاستقرار السياسي بقدرة كبيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية.

ومن بين هذه النتائج نقترح التوصيات التالية:

على الجزائر من رفع كفاءة المؤسسات الاقتصادية لرفع قدراتها الإنتاجية تكثيف العمل على تطوير القطاع الصناعي للوصول إلى هدف منشود والإبداع والتطور.

ضرورة الاستفادة من الخبرة التي تملكها الجزائر في بعض القطاعات كقطاع الفلاحة والسياحة، ومن أجل التوسع في صادراتها بدل الاعتماد على المحروقات.

يجب إصلاح المؤسسات والهياكل التنظيمية والإدارية على أكمل وجه.

تأهيل العنصر البشري وعدم المحسوبية.

وعي المواطنين وتدريبهم وتمكينهم بقدرات ذو كفاءة وفعالية.

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم:

1. سورة الأنفال.
2. سورة آل عمران.
3. سورة البقرة.

4. سورة القيامة.

5. سورة الفرقان.

6. سورة هود.

الكتب باللغة العربية:

7. أبو الحسن عبد الموجود إبراهيم زيد، التنمية الاجتماعية وحقوق الإنسان، (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2009).

8. الشافعي أحمد، التنمية المستدامة والمحاسبة والمراجعة البيئية في التربية البدنية والرياضية، (الإسكندرية: دار الوفاء للطباعة والنشر، ط1، 2012).

9. الوزني خالد واصف، د. أحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظري والتطبيقي، (عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، ط7، 2004).

10. القريشي مدحت، التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات، (عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، ط1، 2007).

11. ثامر كامل الخزرجي، العلاقات الدولية وإستراتيجية إدارة الأزمات، (عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ط1.

12. جيراد فونوني فارد، مقدمة في التحليل الاقتصادي، الاقتصاد للجميع، ترجمة: هيثم أحمد العزاوي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2013).

13. حربي محمد موسى عريقات، مبادئ الاقتصاد الكلي، (عمان: دار البداية ناشرون وموزعون، ط1، 2014).

14. حسام علي داوود، مبادئ الاقتصادي الكلي، (عمان: دار الميسرة للنشر والتوزيع، ط1، 2011-2012-2013-2014).

15. داودي الطيب، الإستراتيجية الذاتية لتمويل التنمية الاقتصادية، (الجزائر: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2008).

16. ساكر محمد العربي، محاضرات الاقتصاد الكلي، (القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2006).

17. عبداللاوي مفيد، محاضرات في الاقتصاد النقدي والسياسات النقدية، (الوادي، مطبعة مزوار، 2007).

18. غربي محمد وآخرون، التحولات السياسية وإشكالية التنمية، (بيروت: دار الروافد الثقافية-ناشرون، ط1، 2002).

19. محمد حسن دخيل، إشكالية التنمية الإقتصادية المتوازنة، دراسة مقارنة، منشورات الحلبي الحقوقية، ط1، بيروت، لبنان، 2009.

20. محمد نصر المهنا، العلوم السياسية بين الحداثة والمعاصرة، (الإسكندرية: منشأة المعارف، 2002).

21. محمد نصر مهنا، علم السياسة قراءة في المنهج، (الإسكندرية: مركز الإسكندرية للكتاب، 2007).

22. محمود حسين الوادي – أحمد عارف العساف، التخطيط والتنمية الاقتصادية، (عمان: دار الميسرة للنشر والتوزيع، ط1، 2011).

23. محمود حسين الوادي وآخرون، الإقتصاد الإسلامي، دار الميسرة للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2010.

24. ناصف إيمان، النظرية الاقتصادية الكلية، (الازاريطة: مركز الجامعة الجديدة، 2008).

25. نسور إياد عبد الفتاح، المفاهيم والنظم الاقتصادية الحديثة، التحليل الاقتصادي الجزئي، (عمان).

26. وسام حسن علي العيثاوي، التحديث والإستقرار السياسي العراقي بعد عام 2003 (برلين المركز الديمقراطي العربي ودراسات الاستراتيجية والسياسية، الإستراتيجية والسياسية،2018).

27. يس السيد، الحوار الحضاري في عصر العولمة (مصر: دار نهضة مصر للطباعة والنشر، 2002).

المعاجم:

28. إبراهيم بدر شهاب الخالدي، معجم الإدارة، موسوعة إدارية شاملة المصطلحات الإدارية العامة وإدارة الأعمال، دار أسامة للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2011.

المجلات والجرائد:

29.إسماعيل بوقرة، الإستقرار السياسي وأثره على التنمية المحلية في الجزائر، ع8، ج1، جوان 2017.

30.بن سنوسي ليلى، جديد مسعودة، الضرائب وآثارها على التنمية الاقتصادية، دراسة حالة بمفتشية الضرائب بالبورة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الليسانس في العلوم الاقتصادية منشورة (المركز الجامعي بالبويرة:، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي ، البويرة، 2010-2011).

31.جميلة قنادزة، الشراكة العمومية الخاصة والتنمية لاقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه منشورة، (جامعة تلمسان: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2017-2018).

32.جميلة معلم، تجارب التنمية في الدول المغاربية والاستراتيجيةالبديلة، دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب، أطروحة دكتوراه منشورة، (جامعة باتنة:كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تنمية اقتصاد التنمية، 2016-2017).

33.حاشي وهيبة، تقييم سياسات الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ودوره في التنمية الاقتصادية، مذكرة تخرج تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر علوم التسيير غير منشورة،(المركز الجامعي تيسمسيلت: معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، ، 2014-2015).

34.حميدة دقشي، دور مبدأ التداول على السلطة في تحقيق الإستقرار السياسي، دراسة حالة بلجيكا، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، (جامعة بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2015-2016).

35.حنان يحياوي، التحولات السياسية في الدول العربية وتأثيرها على الإصلاح السياسي في الجزائر 2011-2016، مذكرة ضمن متطلبات شهادة الماستر في العلوم السياسية، منشور، (جامعة الجلفة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2016-2017).

36.خاجر بساس – إبتسام صوالح، دور سياسات الإنفاق العام في عملية التنمية الاقتصادية، حالة الجزائر لفترة -2001-2004، مذكرة لنيل شهادة الماستر غير منشورة، المركز الجامعي تيسمسيلت، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية، 2016-2017).

37.خالدية عامر، هوارية شيخي، أثر التعديلات الدستورية على التنحية السياسية في الجزائر دراسة التعديل الدستوري لسنة 2016، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العيوم السياسية منشورة، (جامعة سعيدة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2016-2017).

38.رائد نايف حاج سليمان، الاستقرار السياسي ومؤشراته على الموقع: www.m.ahewar.org

39.صباح لعيمش، دور النفقات العامة في تحقيق التنمية الاقتصادية دراسة حالة الجزائر 2001-2014، مذكرة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير غير منشورة، (المركز الجامعي تيسمسيلت :معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2014-2015)،ص.55.

40.طالب دليلة، أثر الإنفتاح التجاري على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر، 1980-2013، المجلة الأردنية للعلوم الإقتصادية، م3، ع2، (2016).

41.الطاهر سعود، المصالحة الوطنية في الجزائر: التجربة والمكاسب، مجلة سياسات عربية، ع34، (سبتمبر 2018).

42.الطيب بتة، دور الجهاز التنفيذي الجزائري في تحقيق الإستقرار السياسي الداخلي 1999-2011، أطروحة ماجستير غير منشورة (جامعة قسنطينة 3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية 2011-2012).

43. عائشة عباش، إشكالية التنمية والديمقراطية في دول المغرب العربي، مثال تونس ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية المحاسبة والإعلام، ، 2007-2008).

44. علي بن سليمان سعيد الدرمكي، التنميةالسياسية ودورها في الإستقرار السياسي في سلطة عمان، قدمت هذه الرسالة إستكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير لجامعة الآداب الأوسط، كلية الآداب والعلوم، قسم العلوم السياسية، 2012.

45. عميرة محمد أيوب – رتيبة مالكي، تأثير التحول الديمقراطي على إستقرار السياسيات في الجزائر 1999-2009، مذكرة لنيل شهادة الليسانس في العلوم السياسية،(كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2012-2013).

46.فاطمة الزهراء فيدمة – دليل قاسط، دراسة مقارنة بين الضرائب والقروض العامة في تفعيل التنمية الاقتصادية دراسة حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر أكاديمي

غير منشورة، (المركز الجامعي تيسمسيلت:معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2015-2016).

47.فاطمة الزهرة قدوش، الإنتقال الديمقراطي في الجزائر وأثرها على التنمية السياسية 1989-2004، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، منشورة، (جامعة سعيدة: كلية الحقوق والعلوم السياسية 2014-2015).

48.فاطمة بكي، دور صندوق الزكاة في تحقيق التنمية الاقتصادية: الواقع والسبل التفعيل دراسة حالة صندوق الزكالة لولاية تيسمسيلت، مذكرة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي تيسمسيلت، 2014-2015.

49.فتاح كامل، دور الأحزاب السياسية في التنمية السياسية المحلية، دراسة حالة أحزاب التحالف الرئاسي في ولاية معسكر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية منشورة (جامعة وهران :كليةالحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، ، 2011-2012).

50.قاسم علوان الزبيدي، دور الأحزاب السياسية العربية في التحول الديمقراطي، مجلة آداب الفراهيدي، ع 10، حريزان 2012، ص: 197.

51.كربالي بغداد، نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الثامن، جانفي 2005.

52.كريمة بقدي، الفساد السياسي وآثره على الإستقرار السياسي في شمال إفريقيا، دراسة حالة الجزائر، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعاقات الدولية، (جامعة تلمسان،: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2011-2012).

53.لخضر عبدالرزاق مولاي- بونوة شعيب، دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية، دراسة حالة الجزائر، مجلة الباحث، ع7، (2009-2010).

54.لخضر لوفي، مدى فعالية المجالس المحلية في تحقيق التنمية، مذكرة لنسل شهادة الماجستير، (جامعة تلمسان:كلية الحقوق والعلوم السياسة، 2017).

55.محمد الصالح بوعافية، الاستقرار السياسي، قراءة في المفهوم والغايات، مجلة الدفاتر السياسية والقانون، ع 15، جوان 2016.

56.محمد تسلمي بلة بشارة، دور الدستور في الإستقرار السياسي، السودان 1948-2007، جامعة النيلن، قسم العلوم السياسية، 2014.

57.محمد خالد المهايني، دور الضريبة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع حالالت تطبيقية في التشريع الضريبي المقارن، مجلة جامعة دمشق، م19، ع2، 2003.

58.محمد صالح شطيب، أثر التحول الديمقراطي على الإستقرار السياسي في الدول العربية، (جامعة موصل، كلية العلوم السياسية).

المذكرات والرسائل الجامعية:

59.ناصر نايف حديثه الخريشا، التنمية السياسية وتأثيرها على الإستقرار السياسي في الأردن، قدمت هذه الرسالة إستكمالا للحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم السياسية، 2017.

60. هاجر سلاطني، سياسة الإنفاق الحكومي الإستثماري وأثرها على تحقيق التنمية المستدامة، دراسة مقارنة: الجزائر – الإمارات العربية المتحدة، مذكرة متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم

61.الوناس حمداني، الانتقال الديمقراطي، (المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، ع8، ديسمبر 2017).

62.ياسع ياسمينة، دراسة إقتصادية قياسية لأثر تكنولوجيا المعلومات والإتصال على الأداء الاقتصادي للمنظمة، دراسة حالة شركة القطم الممتص (Socothyd)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، منشورة، (جامعة بومرداس، كلية العلوم الاقتصادية والتجاري، 2010-2011).

الملتقيات:

63.سفيان فوكه - مليكة بوضياف، الحكم الراشد والإستقرار السياسي ودوره في التنمية، ورقة مقدمة إلى الملتقى الوطني الأول: التحولات السياسية والإقتصادية وإشكالية التنمية في الجزائر واقع وتحديات، المنعقد يومي 16 و17 ديسمبر 2008، جامعة الشلف، الجزائر.

64. عمراني كربوسة، مداخلة بعنوان: الحكم الراشد ومستقبل التنمية المستدامة في الجزائر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، قسم العلوم السياسية.

65.ناجي عبد النور، أزمة المشاركة السياسية في الجزائر دراسة تحليلية للإنتخابات التشريعية 200، ورقة بحثية حول واقع وآفات التنمية السياسية في الجزائر المنعقد يوم 4 و5 ديسمبر 2007، الجزائر، كلية الحقوق.

ملخص الدراسة:

هدفت الدراسة إلى التعرف على المفهوم الواسع للاستقرار السياسي من مفكر لآخر فكل باحث يعرفه بحسب أرائه الفكرية فهو مجموعة تدابير سياسية واقتصادية واجتماعية ومعالجة المشاكل والنزاعات بطرق سلمية، ومدى استقرار النظام السياسي ومحصلة أداء وظائفه والعمل بكفاءة وفعالية في مجالات السياسية والاقتصادية والشرعية السياسية وهو شرط أساسي لتحقيق التنمية الاقتصادية وهذه الأخيرة عملية مخططة ومقصودة تهدف إلى التغيير البنياني الهيكلي وتوفير الحياة الكريمة للمجتمع وتحقيق الاقتصاد الوطني كما استهدف الإنسان بالدرجة الأولى وتقدمه ماليا وروحيا وأخلاقيا.

الكلمات المفتاحية:

الإستقرار، الإستقرار السياسي، التنمية، التنمية الإقتصادية.

Abstract:

The study aims to identify the brood consept of political stability from a thinker to another. Every researcher identifies it according to his intelectual views. It is a set of political, economic and social measures dealing with problems and disputes by peaceful means, stability of the political system, performance of his functions in politic, economy and political legitimecy, and it is a prerequiste for economic development and the latter is a planned and deliberate process aims structurel change and provides a decent life for society and achieve the national economy as it aimed primarily et human and presnts him fianancially, spiritually and morelly.

Key words:

Development, Economic development.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

البسملة.

كلمة الشكر.

الإهداء.

قائمة الأشكال والجداول.

مقدمة.....أ-و

الفصل الأول: التأصيل النظري لمفهوم الاستقرار السياسي:

تمهيد:.....08

المبحث الأول: مفهوم الاستقرار السياسي:.....09

المطلب الأول: تعريف الاستقرار السياسي:.....09

المطلب الثاني: مؤشرات الاستقرار السياسي:.....11

المطلب الثالث: أبعاد ومحددات الاستقرار السياسي:.....16

المبحث الثاني: متطلبات ومعوقات الاستقرار السياسي:.....20

المطلب الأول: متطلبات الاستقرار السياسي:.....20

المطلب الثاني: معوقات الاستقرار السياسي:.....20

خلاصة الفصل:.....25

الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي للتنمية الاقتصادية:

تمهيد:.....27

المبحث الأول: مفهوم التنمية: 28

المطلب الأول: تعريف التنمية: 28

المطلب الثاني: خصائص التنمية وأبعادها:.....29

المطلب الثالث: أنواع التنمية: 31

المبحث الثاني: ماهية التنمية الاقتصادية: 35

المطلب الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية: 35

المطلب الثاني: سياسات التنمية الاقتصادية:.....39

المطلب الثالث: متطلبات ومعوقات التنمية الاقتصادية: 42

خلاصة الفصل: 48

الفصل الثالث: دور الاستقرار السياسي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر

تمهيد:..... 50

المبحث الأول: مؤشرات التنمية الاقتصادية في الجزائر ما بين 2011-2017. 51

المطلب الأول: الانفتاح السياسي والاقتصادي:..... 51

المطلب الثاني: تشجيع المركبة الاقتصادية: 59

المطلب الثالث: توظيف التكنولوجيا:..... 60

المبحث الثاني: الاستقرار السياسي كفاعل رئيسي في التنمية الاقتصادية:..... 65

المطلب الأول: قانون الوئام المدني والمصالحة الوطنية:..... 65

المطلب الثاني: الإنعاش الاقتصادي:..... 68

المطلب الثالث: الصعوبات والعوائق: 70

خلاصة الفصل: 73

خاتمة.

قائمة المصادر والمراجع.

فهرس المحتويات

الملخص.

فهرس المحتويات.